المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية

مع إيقاف التنفيذ!

عام على لجنة توفيق أوضاع الكنائس

مع إيقاف التنفيذ!

عام على لجنة توفيق أوضاع الكنائس

الطبعة الأولى/نوفمبر 2018

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) -جاردن ستي، القاهرة.
تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+
www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي،
النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0
http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

فريق العمل

قام بكتابة هذا التقرير إسحق إبراهيم، الباحث ومسئول برنامج حرية الدين والمعتقد في المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

وساهمت كارولين كامل في كتابة وتوثيق أجزاء من هذا التقرير. وقام عمرو عبد الرحمن مدير وحدة الحريات المدنية بالمراجعة الأكاديمية، وقام أحمد الشبيني بالمراجعة اللغوية.

الفهرس:

مقدمة 6

- أولًا: العنف والتوتر الطائفي بشأن كنائس قدمت أوراقها إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس 8

- ثانيًا: قرارات مجلس الوزراء بتوفيق أوضاع الكنائس 13

- النتائج والتوصيات 18

- توثيق الاعتداءات والتوترات الطائفية بشأن توفيق أوضاع الكنائس 19

مقدمة:

مر عام على عمل لجنة توفيق أوضاع الكنائس، المنوط بها منح الكنائس القائمة غير المرخصة وتمارس فيها الشعائر الدينية التراخيص اللازمة، وفقًا لقانون بناء الكنائس رقم 80 لسنة 2016، حيث انتهت مهلة تقديم ملفات توفيق الأوضاع في 28 سبتمبر 2017، قُدم خلالها 3730 طلبًا لترخيص كنيسة ومبنى خدمات دينية مقامة بالفعل وتمارس فيها أنشطة وشعائر دينية بانتظام، ومعروفة لمؤسسات الدولة. خلال العام الماضي، صدرت ثلاثة قرارات عن مجلس الوزراء بقبول عدد من الطلبات، كما شهدت نفس الفترة غلقًا لكنائس مقامة ومقدمة أوراقها إلى اللجنة، وهو ما يعد مثار انتقادات من قبل قيادات دينية مسيحية ومواطنين اشتكوا من عدم التزام الدولة بتطبيق قانون بناء الكنائس الذي ينص بوضوح على استكمال ممارسة الشعائر في الكنائس والمباني الدينية وعدم غلقها حتى لو لم تحصل على التراخيص الرسمية أو لم تتوفر فيها شروط التقديم إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس.

في هذا التقرير، توثق المبادرة المصرية لعمل لجنة توفيق أوضاع الكنائس خلال العام الماضي، وذلك باستعراض القرارات الصادرة عن اللجنة، وتقدم سردًا توثيقيًّا للاعتداءات الطائفية والانتهاكات الأمنية المرتبطة بقيام مواطنين مسيحيين بإقامة شعائرهم داخل كنائس مقامة بالفعل، وتقدمت بالأوراق اللازمة إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من انتهاء مهلة تقديم الكنائس طلبات توفيق الأوضاع في 28 سبتمبر 2017 وحتى نهاية أكتوبر 2018.

يستند هذا التقرير إلى القرارات الرسمية لرئيس الوزراء المنشورة بالجريدة الرسمية بخصوص توفيق أوضاع الكنائس، وعشرات الشهادات التي حصل عليها باحثو المبادرة المصرية في مواقع اعتداءات طائفية، أو تلك التي حصلوا عليها من خلال إفادات تليفونية، وكذلك من خلال أوراق القضايا التي تدخلت فيها المبادرة المصرية كوكيل عن ضحايا تلك الاعتداءات.

وتستكمل المبادرة المصرية بهذا التقرير حملتها لدعم الحق في ممارسة الشعائر الدينية وبناء دور العبادة بدون قيود، حيث أصدرت المبادرة المصرية في نوفمبر 2016 دراسة بعنوان: «مغلق لدواعٍ أمنية.. التوترات والاعتداءات الطائفية بسبب بناء وترميم الكنائس»[1] تستعرض فيها أهم نتائج بحثها القانوني والميداني حول الصعوبات التي تكتنف الحق في ممارسة الشعائر الدينية للمواطنين المسيحيين، والتي قَصر قانون بناء الكنائس عن فهمها، وكانت تأمل في أن تسهم الحملة التي نظَّمتها والدراسة التي أصدرتها بالتزامن مع مناقشة مجلس النواب لقانون بناء الكنائس رقم 80 لسنة 2016 في توضيح حجم الأزمة، وحثّ الفاعلين الرئيسيين من أجهزة حكومية وأعضاء برلمان ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات دينية على الاضطلاع بمسئولياتهم في ضمان ألا يؤدي وضع القانون موضع التنفيذ إلى مزيد من التضييق على بناء الكنائس أملًا في تعديل هذا التشريع المشوه في المستقبل.

1- مغلق لدواعٍ أمنية .. التوترات والاعتداءات الطائفية بسبب بناء وترميم الكنائس
https://www.eipr.org/publications/%D9%85%D8%BA%D9%84%D9%82-%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%8D-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%B3

وبعد نحو عام من صدور القانون، أصدرت المبادرة المصرية في ديسمبر 2017 تقريرًا جديدًا بعنوان: «محلك سر! عام على قانون بناء وترميم الكنائس»[2] يوثق ويحلل طريقة تطبيق القانون، وما إذا كان قد ساهم في حل مشكلات التوترات الطائفية المرتبطة ببناء الكنائس، أو إزالة أوجه التمييز فيما يخص ممارسة الشعائر الدينية. كما قدَّمت المبادرة المصرية تقييمها لأدوار الفاعلين من خلال قراءة القرارات الرسمية بإنشاء الكنائس الجديدة، وتشكيل لجنة توفيق أوضاع الكنائس والتوترات الطائفية خلال العام.

2- محلك سر! عام على قانون بناء وترميم الكنائس
https://www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/a_year_on_the_churches_law_dec17.pdf

أولًا: العنف والتوتر الطائفي بشأن كنائس قدمت أوراقها إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس

رصدت المبادرة المصرية خلال العام الماضي 15 حالة توتر واعتداء طائفي بشأن توفيق أوضاع 15 كنيسة تقام فيها الصلوات الدينية قبل عدة سنوات وبمعرفة أجهزة الدولة والأهالي، وذلك خلال الفترة من 28 سبتمبر 2017 وحتى نهاية أكتوبر 2018، وبإضافة هذا العدد إلى حوادث العام الماضي نصبح أمام 35 حالة منذ صدور قانون بناء وتوفيق أوضاع الكنائس. ولا يتضمن هذا العدد الحوادث المتعلقة ببناء كنائس جديدة، كما لا يتضمن الحوادث السابقة على فترة الدراسة، فالرقم الذي بين أيدينا هو ما تمكنت المبادرة المصرية من الحصول على إفادات وافية عنه، لا سيما أن أجهزة الأمن قامت بغلق عدد من الكنائس، ولم تتمكن المبادرة المصرية من الحصول على معلومات كاملة عنها.

من بين الحالات الخمس عشرة تم غلق 11 كنيسة.

وتم إعادة فتح كنيستين بعد غلقهما، أحدهما بعد أسبوع بمنطقة شبرا الخيمة،
والثانية بعد شهرين ونصف الشهر بمحافظة المنيا.
بينما تم غلق تسع كنائس بشكل نهائي ولم تفتح مجددًا

من بين الحالات الخمس عشرة، تم غلق تسع كنائس بشكل نهائي ولم تفتح مجددًا، وتم إعادة فتح كنيستين بعد غلقهما، أحدهما بعد أسبوع بمنطقة شبرا الخيمة، والثانية بعد شهرين ونصف الشهر بمحافظة المنيا، بينما أجبر أهالي قرية زاوية سلطان بالمنيا على العودة إلى الصلاة في مبنى الكنيسة القديم والمتهالك وغلق المبنى الجديد المجاور والذي قدمت أوراق تقنينه إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس، أما في قرية دمشاو هاشم فكان الاعتراض تحسبًا لاستخدام أحد المنازل ككنيسة وتم غلق المكان، بينما تم استمرار ممارسة الشعائر الدينية في كنيستين بدون توقف.

وفي شهادته للمبادرة المصرية قال القمص ميخائيل أنطون مسئول الكنيسة الأرثوذكسية بلجنة توفيق الأوضاع:

«المادة 8 من قانون بناء الكنائس بتحذر من غلق الكنائس إللي قدمت ورقها، الواحد بيستغرب إن فيه أماكن بتغلق، وأنا مش عارف إيه السبب بالرغم من تقديم أوراق هذه الأماكن، ومسلمة خلال مهلة السنة من 28 سبتمبر 2016 إلى 28 سبتمبر في 2017، وأنا لم أُخطر رسمياً بأن اللجنة هترفض تقنين كنيسة في حال وجود متشددين رافضين وجود تلك الكنيسة، أنا لو بتكلم بالقانون مفيش حاجة تقول لي إن مفيش تقنين لأن المكان ده فيه ناس متشددة أو مكان ملتهب».

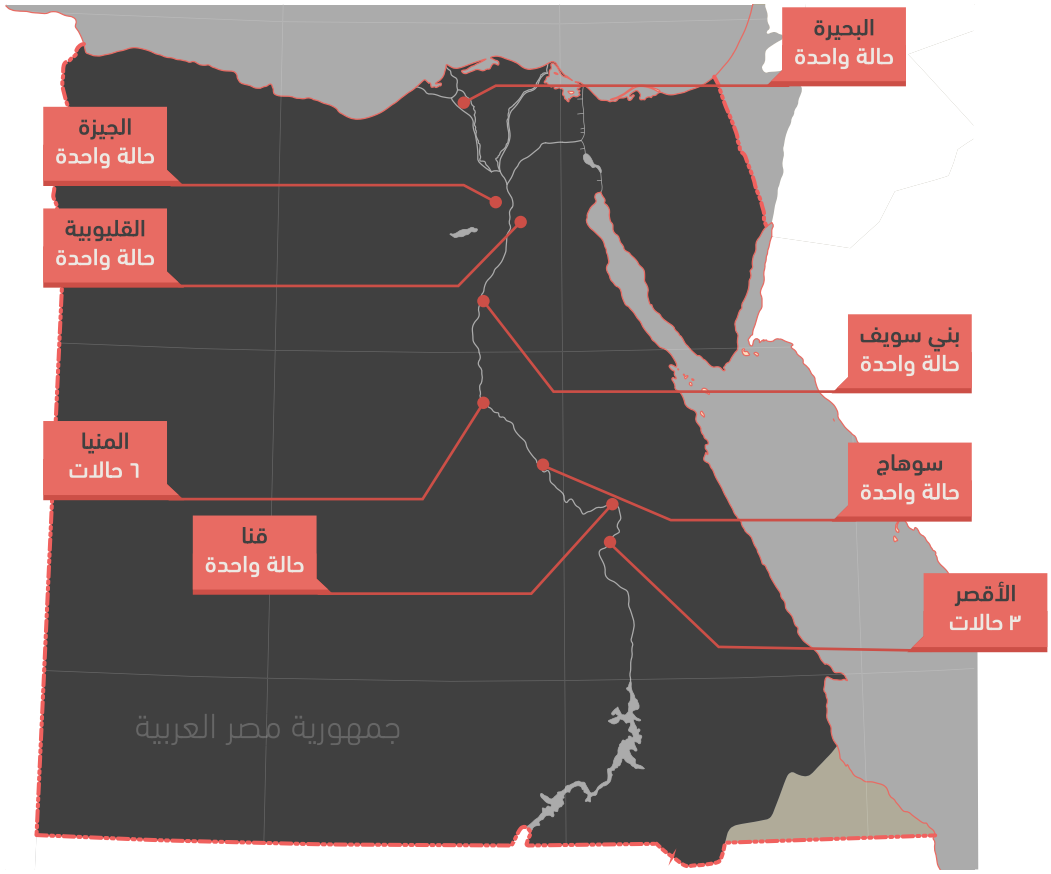

هذا، وتوزعت الـ15 حالة التي رصدتها المبادرة المصرية على 8 محافظات، كان في مقدمتها كالعادة محافظة المنيا التي وقعت فيها ست حالات، تليها الأقصر 3 حالات ثم حالة واحدة في كل من: قنا، سوهاج، بني سويف، الجيزة، القليوبية، البحيرة.

وفي عدد من الحالات الواردة في التقرير، جاءت الاعتداءات على خلفية قيام لجان محلية بمعاينة الكنيسة تمهيدًا لرفع تقريرها إلى اللجنة المركزية لتوفيق أوضاع الكنائس، كما أن بعضها جاء بعد تسريب قائمة الكنائس التي قدمتها الإيبارشيات المختلفة. على سبيل المثال، تجمهر المئات من مسلمي قرية الطود بمركز أبو تشت شمال محافظة قنا، معترضين على تقنين كنيسة العذراء بالقرية، ومطالبين بغلقها. وكانت لجنة مكونة من عدد من مسئولي المحليات وإدارة الإسكان في طريقها لمعاينة الكنيسة التي قدمت الأوراق المطلوبة إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس، لكن تم منعها من إجراء المعاينة، ثم أغلقت الكنيسة عقب هذه الأحداث.

ووفقًا للتوثيق الذي أجرته المبادرة المصرية فإن اعتداءات العام الماضي اندلعت عبر نمطين رئيسيين، الأول هو قيام أجهزة الدولة بغلق الكنيسة بالرغم من عدم وجود اعتراضات من السكان المحليين، ومعرفة المسئولين بوجود الكنيسة وقيام المسيحيين بإقامة الشعائر الدينية بها. فقامت قوات الأمن في عدد من الحالات مثل قرية القشيري بمركز المنيا بغلق الكنيسة تحسبًا لهجوم من جانب الرافضين لوجود الكنيسة، وبحجة تقديم شكوى بأن الأقباط يقومون بتجهيز مواد أسمنتية لرصف أرضية الكنيسة.

ولم يقتصر تنفيذ قرارات الإغلاق التعسفية تلك على قوات الأمن، بل قام مسئولو بعض الوحدات المحلية بغلق كنائس بحجة عدم الحصول على رخصة بناء أو مخالفات استخدام المبنى، وعادة ما يصاحب ذلك قطع الإدارات الحكومية الخدمات الأساسية

كالكهرباء والمياه عن هذه المباني. على سبيل المثال، قامت الوحدة المحلية بقرية الحاجر بمحافظة سوهاج بغلق كنيسة مار جرجس وأبو سيفين بحجة أن المبنى مخالف وصادر له قرار إزالة، وكانت الوحدة المحلية قبل ذلك بعدة أيام قد قامت بفصل الكهرباء والمياه عن الكنيسة، وهو ما تكرر من حي شبرا الخيمة بمحافظة القليوبية من قطع الخدمات الأساسية عن كنيسة البابا كيرلس والأرشدياكون حبيب جرجس بمنطقة بيجام، من كهرباء ومياه، بحجة أنها غير مرخصة، ومبنية بدون ترخيص، وأعقب ذلك قيام أجهزة الأمن بغلق الكنيسة.

أما النمط الثاني من الاعتداءات، فينتج عن احتجاجات لبعض الأهالي المسلمين رافضة توفيق أوضاع كنيسة بعينها أو مبنى خدمي فترضخ على إثرها أجهزة الأمن أو الحكم المحلي وتقوم بغلق الكنيسة. تبدأ هذه الاحتجاجات عادة بخروج مئات في مظاهرات تجوب شوارع القرى، مرددين هتافات ضد وجود الكنيسة ومعترضين على تقنينها، وفي أغلب الحالات يتم اقتحام الكنيسة المراد غلقها وتدمير محتوياتها وإشعال النيران في أجزاء منها، وفي عدد من الحالات، كما يرد تفصيلًا في الشهادات أو محاضر النيابة، يجري اقتحام منازل أقباط ونهب محتوياتها وإتلاف الأجهزة الكهربائية، بما يخلف وراءه أعداد من المصابين. هذا، وفي عدد من الحالات، مثل كفر الواصلين بمركز أطفيح وعزبة زكريا بالمنيا، كان مئات من مسلمي القرية، يخرجون بشكل دوري بعد انتهاء صلاة الجمعة، من مساجد قريبة من موقع الكنيسة، وذلك في ظل غياب الأمن تمامًا، وهم يرددون هتافات دينية وأخرى عدائية ضد الأقباط، وتطالب بهدم الكنيسة، ثم اقتحموا المبنى ونهبوا أجزاء من محتوياته وأشعلوا النيران فيه، كما منع المتظاهرون لجانًا محلية من إتمام معاينة كنائس قدمت الأوراق المطلوبة إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس.

وتشير الشهادات إلى أن أجواء التوتر عادة ما تسود تلك القرى قبل الاعتداءات بعدة أيام، مع وجود مؤشرات لوقوع عنف محتمل، لا سيما مع إنشاء صفحات تحريضية على مواقع التواصل الاجتماعي وتوزيع منشورات ضد وجود الكنيسة، من أبرزها أحداث كفر الواصلين وقرية دمشاو هاشم. وبالرغم من ذلك فإن أجهزة الدولة لم تلتزم بدورها في التدخل الاستباقي لمنع الاعتداءات وحماية المواطنين وممتلكاتهم وحقهم في ممارسة الشعائر الدينية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففي بعض الحالات أفاد شهود العيان بأن قوات الأمن جاءت بعد نحو ثلاث ساعات من بدء الاعتداءات، وبعد انتهاء الجموع من الاعتداء على المنازل وسرقة ونهب محتوياتها.

هذا، ولم تقم قوات الأمن بالقبض على متهمين في عدد من الحالات بالرغم من وجود اعتداءات على كنائس وممتلكات خاصة، وبالرغم من تواجدها في المكان، وفي حالات أخرى تم القبض على أعداد من الطرفين بالرغم من أن الجانب المسيحي كان الطرف المجني عليه.

وانتهى عدد من تلك الاعتداءات إلى جلسات عرفية عقدت عقب الاعتداءات، بدعم من مؤسسات الدولة ومسئولين محليين، خصوصًا مع القبض على أعداد من الضحايا، وصدر عن هذه الجلسات قرارات تضمنت تنازل الضحايا عن المحاضر الرسمية، وكذلك غلق الكنائس القائمة، مثل الجلسة التي عقدت بقرية الطود بمحافظة قنا بمنزل أحد أعيان القرية، والتي انتقد فيها ممثلون لمسلمي القرية قيام المسيحيين بتقديم طلب لتقنين وضع الكنيسة إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس، معتبرين ذلك سبب الفتنة، وانتهت الجلسة إلى رفض وجود كنيسة بالقرية وغلق المكان. وخلال الجلسة لم يسمح للأقباط بالحديث عن حقهم في ممارسة الشعائر الدينية، كما لم تتم مناقشة الاعتداءات التي وقعت على بعض المنازل وبناء سور وغلق الشارع عن المنطقة التي يسكنها أقباط. وهو ما تكرر في قرى القشيري بالمنيا وكوامير بمحافظة الأقصر وبني منين ببني سويف.

عملت أجهزة الأمن في بعض الأحداث التي شهدت اعتداءات طالت الأقباط وممتلكاتهم على القبض على أعداد من الطرفين،

خصوصًا مع كشف قيادات كنسية عن تفاصيل بعض الأحداث عبر وسائل الإعلام، وأفاد شهود عيان بأن حالات القبض على أشخاص، غالبًا كانت من المنازل وبعد انتهاء الاعتداءات، وعشوائيًّا، قبل أن تتم إحالة المقبوض عليهم إلى النيابة العامة، بينما في أحداث أخرى وبالرغم من وقوع عمليات تحريض واعتداءات لم يقبض على أحد من المتورطين، كما حدث في قرية الطود بمركز أبو تشت شمال محافظة قنا، حيث اعتدى متظاهرون على مبنى الكنيسة من الخارج وقاموا بتكسير زجاج النوافذ وعداد الكهرباء، إلا أن بعض الأهالي طالبوهم بالابتعاد، وعدم اقتحام الكنيسة، فرشقوا منازل الأقباط المجاورة بالحجارة، ثم قاموا ببناء سور من الطوب الحجري، ارتفاعه قرابة المتر والنصف على مدخل الشارع المؤدي إلى الكنيسة، وهم يرددون هتافات، منها: «بالطول والعرض هنجيب الكنيسة الأرض». وعندما جاءت لجنة الإسكان لمعاينة الكنيسة تمهيدًا لتوفيق أوضاعها وجدت الموقف مشتعلًا داخل القرية، وغادرت بدون إجراء المعاينة، وفور مغادرة اللجنة تفرق المتظاهرون، لا سيما بعد وصول قوات الأمن إلى القرية، ولم تقبض على أيٍّ منهم.

وثقت المبادرة المصرية 7 حالات تعاملت معها النيابة العامة بالتحقيق وإصدار قرارات بالحبس للمتهمين، خمس حالات منها تم إخلاء سبيل المتهمين فيها بعد فترة من الحبس بكفالات مالية مختلفة وبعضها بدون كفالات. ووجهت النيابة العامة قائمة اتهامات موحدة إلى الطرفين من أبرزها:

- التجمهر والبلطجة والعنف والإتلاف العمدي.

- القيام بأعمال من شأنها إحداث التمييز بين الأفراد، وضد طائفة من طوائف الناس بسبب الدين والعقيدة، وترتب على هذا التمييز تكدير للسلم العام.

- استغلال الدين بقصد الإثارة، والصياح لإثارة الفتن الطائفية مما ترتب عليه الإضرار بالوحدة الوطنية.

- قطع الطريق العام، وإثارة الشغب، وتكدير الأمن والسلم الداخلي، بث القلق والرعب في نفوس الأهالي الآمنين من المسلمين والمسيحيين. وذلك بالرغم أن المسيحيين كانوا معتدًى عليهم ولم يشاركوا في الأحداث.

في حين أضيفت إلى هذه القائمة اتهامات خاصة بالجانب المسيحي، من أهمها:

- ارتكاب جريمة إنشاء مبنى (منزل وكنيسة) دون ترخيص، والقيام بأعمال البناء والتعديل المبينة بالأوراق بدون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة.

بينما تمت إحالة قضيتين إلى المحاكم المختلفة، هما أحداث قرية الواصلين بمركز أطفيح، وأحداث قرية بني منين بمحافظة بني سويف، وصدرت فيهما أحكام كالتالي:

أولًا: في 31 يناير 2018، قضت محكمة جنح أطفيح بحبس 19 متهمًا من الجانب المسلم عامًا مع وقف التنفيذ 3 سنوات، وتغريم كل منهم 500 جنيه ودفع المصروفات بعد إدانتهم بالإتلاف العمدي ودخول عقار بالقوة، وبراءتهم من تهم التجمهر والبلطجة، مع تغريم عيد عطية 360 ألف جنيه قيمة مثليٍّ المنشآت التي أقامها دون ترخيص، وبرأته من تهمة إنشاء دار حضانة دون ترخيص.

وفي شهادته للمبادرة المصرية، قال سعيد منير عضو هيئة الدفاع عن عيد عطية ومحامي مطرانية أطفيح إن المحكمة تعنتت مع فريق الدفاع عن المتهم، ورفضت دخول مطرانية أطفيح كطرف في القضية بالرغم من تقديم ما يثبت تقديم أوراق الكنيسة إلى لجنة

توفيق أوضاع الكائس، وتقديم نسخة من عقد البيع مختومة بختم النسر، وتعاملت مع القضية كمخالفة بناء وبالتالي وقعت عقوبة مثليّ قيمة المباني، حيث كان مجلس مدينة أطفيح قد قدر المبني بمئة وثمانين ألف جنيه وبالتالي أصبح إجمالي الغرامة نحو 306 ألف جنيه.

وفي 15 أكتوبر 2018، قضت محكمة جنح مستأنف أطفيح ببراءة جميع المتهمين العشرين.

ثانيًا: أما فيما يخص اعتداءات قرية بني منين، فقد قسمت نيابة الفشن بقرار من المحامي العام لنيابات بني سويف الاتهامات إلى جزأين، الأول بخصوص محاكمة المتهمين وعددهم 45 متهمًا منهم 26 مسلمًا (8 حضوريًّا و 18 غيابيًّا) و19 مسيحيًّا (10 حضوريًّا و9 غيابيًّا) في وقائع البلطجة والتجمهر وحيازة وإحراز سلاح أبيض، وقيدت القضية برقم 142 لسنة 2018 أمن الدولة، وأصدرت محكمة جنح الفشن أمن الدولة طوارىء حكمها في 14 مايو 2018 بحبس جميع المتهمين من الطرفين لمدة عام مع إيقاف التنفيذ، وقدم المتهمون محضرًا للصلح العرفي إلى هيئة المحكمة وقع قبل يومين من الجلسة.

أما الجزء الثاني لنفس المتهمين الخمسة والأربعين، فقد وجهت المحكمة إلى المتهمين القيام بعمل من شأنه التمييز بين الأفراد وضد طائفة من الناس، ومما يترتب عليه تكدير السلم العام. وقضت محكمة جنح الفشن في 22 مايو 2018 بالبراءة لجميع المتهمين .

ثانيًا: قرارات مجلس الوزراء بتوفيق أوضاع الكنائس

أصدر مجلس الوزراء ثلاثة قرارات خلال فترة التقرير، بناءً على رأي لجنة توفيق أوضاع الكنائس، وجاءت القرارات كالتالي:

أولًا: قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2018 الصادر في الأول من مايو 2018 بخصوص الكنائس التي تم توفيق أوضاعها من اللجنة الرئيسية بتاريخ 26 فبراير 2018.[3]

نصَّ القرار في مادته الأولى على:

«توفق أوضاع عدد 35 كنيسة، وعدد 18 مبنًى، بإجمالي عدد 53 كنيسة ومبنًى، مع مراعاة استكمال اشتراطات الحماية المدنية للكنائس والمباني المذكورة».

وفي مادته الثانية نص القرار على أن «تلتزم الجهات المعنية باتخاذ ما يلزم نحو استيفاء واستئداء حقوق الدولة بالنسبة إلى كنيستين اثنتين ومبنى خدمات، ذلك لعدم توفر الشرط الخامس الخاص بالالتزام بالقوانين المنظمة لأملاك الدولة العامة والخاصة والمجتمعات العمرانية الواردة بنص المادة رقم 3 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 199 لسنة 2017».

ثانيًا: قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2018 الصادر في الأول من مايو 2018 وقد نص على الآتي[4]:

- توفق أوضاع عدد 103 كنائس، وعدد 64 مبنًى بإجمالي عدد 167 كنيسة ومبنًى، والمقدم بشأنها طلبات دراسة وتوفيق أوضاع من الممثلين القانونيين عن طوائف الكنائس المعتمدة.

- تلتزم الجهات القائمة على شئون التنظيم باتخاذ الإجراءات بشأن التصريح باستكمال اشتراطات الحماية المدنية للكنائس والمباني، وذلك خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ إصدار هذه التصاريح.

- ووفق على إقامة الشعائر لكنيستين اثنتين ومبنيي خدمات، وذلك بعد استيفاء الإجراءات اللازمة للهدم وإعادة البناء أو الترميم، طبقًا للقوانين المنظمة في هذا الشأن، ويلتزم السادة المحافظون المعنيون بتسهيل ذلك.

ثالثًا: قرار مجلس الوزراء رقم 41 لسنة 2018، الصادر بتاريخ 18 أكتوبر سنة 2018، بشأن توفيق أوضاع 120 موقعًا، 76 كنيسة، و44 مبنًى.[5]

- تُوفق أوضاع 76 كنيسة، و44 مبنًى، بإجمالي عدد 120 كنيسة ومبنًى، والمقدم بشأنها طلبات دراسة وتوفيق أوضاع من الممثلين القانونيين على طوائف الكنائس المعتمدة، بشرط استكمال اشتراطات الحماية المدنية للكنائس والمباني المذكورة، وذلك خلال مدة أربعة أشهر من تاريخ صدور هذا القرار.

3- الجريدة الرسمية العدد 17 مكرر (ب) في أول مايو 2018.

4- الجريدة الرسمية، العدد 17 مكرر (ج) في أول مايو 2018.

5-الجريدة الرسمية، العدد 42 تابع (أ) في 18 أكتوبر سنة 2018.

- تلتزم الجهات المعنية باتخاذ ما يلزم نحو استيفاء و استئداء حقوق الدولة لعدد 11 كنيسة ومبنًى وردت أسماؤها في هذا القرار.

- تتولى الطائفة المختصة مباشرة إجراءات استصدار كافة التصاريح والتراخيص، وتنفيذ كافة أعمال الترميمات المطلوب تنفيذها لكنيستين اثنتين ومبنيين دينيين اثنين. وفور إتمام تلك الأعمال تقوم الطائفة المختصة باستخراج شهادة تفيد السلامة الإنشائية لكل كنيسة أو مبنى كل على حدة من الجهات القائمة على شئون التنظيم، وتعرض الطائفة المختصة تلك الشهادة على اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 199 لسنة 2017 المشار إليه، تمهيدًا للعرض على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها من إجراءات.

- تتولى الطائفة المختصة مباشرة كافة إجراءات استصدار التصاريح والتراخيص المتعلقة بتنفيذ أعمال الهدم المطلوب تنفيذها لـ15 مبنى وكنيسة، على أن تقوم الجهات القائمة على شئون التنظيم بإصدار قرارات بشأن تخصيص ذات المكان وذات المساحة لكل كنيسة أو مبنًى صدر بشأنها ترخيص بالهدم، كما تقوم الطائفة المختصة باستخراج كافة التصاريح والتراخيص المتعلقة بإعادة البناء من هذه الجهات.

- تلتزم الجهات القائمة على شئون التنظيم باتخاذ الإجراءات نحو إعادة التصريح باستكمال اشتراطات الحماية المدنية للكنائس والمباني المبينة في الجدول المرفق رقم (5) والصادر بشأنها قرارا مجلس الوزراء رقم (17) وعددها 51 كنيسة ومبنًى، وقرار مجلس الوزراء 18 لسنة 2018 وعددها 163 كنيسة ومبنًى، وذلك خلال مدة أربعة أشهر إضافية من تاريخ نفاذ هذا القرار.

- تُشكل بقرار من المحافظ المختص، في كل محافظة، لجنة برئاسة المحافظ وعضوية ممثل عن كلٍّ من المحافظة والحماية المدنية وطوائف الكنائس المعتمدة، وممثلين عن الجهات المختصة، وتتولى هذه اللجنة متابعة تطبيق كافة القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن توفيق أوضاع الكنائس والمباني المقدم بشأنها طلبات دراسة وتوفيق أوضاع من الممثلين القانونيين عن طوائف الكنائس المتعددة.

وترفع اللجنة تقريرًا شهريًّا إلى اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 199 لسنة 2017 المشار إليه، وذلك بما تسفر عنه تلك المتابعة من ملاحظات وتوصيات واقتراحات مشفوعًا بكافة الأوراق والمستندات المؤيدة تمهيدًا للعرض على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه من إجراءات.

وتُظهر قراءة هذه القرارات الثلاثة عددًا من الملاحظات:

- أصدر مجلس الوزراء قرارات مشروطة بتقنين أوضاع 340 كنيسة ومبنًى من إجمالي 3730 طلبًا قدمتها الكنائس الثلاث إلى لجنة توفيق الأوضاع، وإذا استمر إصدار القرارات بهذا المعدل فإن اللجنة تحتاج إلى نحو 12 عامًا للانتهاء من جميع الطلبات، ووفقًا لمنطوق قرار مجلس الوزراء فإن هذه الموافقات غير نهائية ومشروطة باستيفاء إجراءات أخرى من بينها الحماية المدنية.

- تضمنت قرارات التوفيق 214 كنيسة و126 مبنًى، علمًا بأن الموقع الواحد قد يضم في نفس الوقت كنيسة وعددًا من المباني الدينية التابعة لها، فقرارات التوفيق تتعامل مع المبنى كوحدة وليس مع الموقع ككل، مقسمة إلى 218 كنيسة ومبنًى تابعًا للكنيسة الأرثوذكسية و22 كنيسة ومبنًى تابعًا للكنيسة الإنجيلية.

- تضمنت قرارات مجلس الوزراء بندًا خاصًّا بعدد من الكنائس لم يتوفر فيها الشرط الخامس الوارد في قانون بناء الكنائس الخاص بالالتزام بالقوانين المنظمة لأملاك الدولة العامة والخاصة والمجتمعات العمرانية، وتعاملت اللجنة بطريقتين مع هذه الحالات، حيث نصت على تقنين بعض الكنائس مع إلزام الجهات المعنية باتخاذ ما يلزم نحو استيفاء حقوق الدولة، في حين لم يصدر قرار بتقنين البعض بالرغم من مخاطبة الكنائس لاستيفاء حق الدولة.

- تضمنت القرارات أسماء عدد من الكنائس والمباني الدينية التي تحتاج إلى ترميمات بسيطة، أو تلك التي تحتاج إلى هدم وإعادة بناء، ونصت على تولي الطائفة المختصة مباشرة إجراءات استصدار كافة التصاريح والتراخيص اللازمة، وبعد الانتهاء من الترميم أو إعادة البناء على نفس مساحة المبنى القديم، تقوم الطائفة المختصة باستخراج شهادة تفيد السلامة الإنشائية لكل كنيسة ومبنًى على حدة من الجهات القائمة على التنظيم، ثم تعرض الطائفة المختصة تلك الشهادة على لجنة ترميم الكنائس مرة أخرى تمهيدًا للعرض على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها من إجراءات. وقد تستخدم هذا السلسلة من الإجراءات البيروقراطية لتعطيل انتهاء الترميم وإعادة البناء أو تؤدي إلى تفجر توترات طائفية.
- تضمن القرار الثالث والأخيرة قائمة بأسماء الكنائس شملت 214 كنيسة ومبنًى وردت أسماؤها في القرارين الأول والثاني، لعدم استيفاء شرط الحماية المدنية، وذلك من بين 220 كنيسة ومبنًى قد تم الإعلان عن توفيق أوضاعها، أي 6 كنائس ومبانٍ فقط تم الانتهاء من إجراءات توفيق أوضاعها خلال 13 شهرًا من بداية عمل اللجنة، وهو عدد محدود للغاية بطبيعة الحال.

- ويلاحظ كذلك أن صياغة القرار الثالث تغيرت عن القرارين الأول والثاني حيث تضمنت القرارات السابقة «التوفيق مع مراعاة اشتراطات الحماية المدنية للكنائس» وأصبح توفيق أوضاع الكنائس الواردة في القرار الجديد يشترط استكمال الحماية المدنية للكنائس والمباني المذكورة.

- توزعت المواقع التي حصلت على قرار توفيق الأوضاع على 20 محافظة، جاء في مقدمتها الجيزة 58، القليوبية 47، أسيوط 32، سوهاج 27ويلاحظ أن محافظة المنيا المعروفة بالتواجد المسيحي الملحوظ والتي تقع في مقدمة قائمة التوترات والعنف الطائفي المرتبط بممارسة الشعائر الدينية لم يتضمنها القراران الأول والثاني، بينما قنن 23 كنيسة ومبنًى في القرار الثالث موزعة على 9 مواقع في 6 قرى فقط.

- لم تتسلم الكنائس بشكل رسمي أوراق رسمية من مؤسسات الدولة تفيد بتوفيق أوضاعها، وتتضمن نص ومضمون القرار الصادر عن مجلس الوزراء، وأفاد عدد من مسئولي الكنائس التي نشرت أسماؤها بالجريدة الرسمية في شهادتهم للمبادرة المصرية أنهم تلقوا مكالمات شفهيه من القيادات الدينية تفيد ورود اسم الكنيسة ضمن قرارات التقنين.

على سبيل المثال، أكد القمص باخوم عبد الملاك كاهن كنيسة العذراء والأنبا أبرام بمدينة الزقازيق بمحافظة الشرقية والقس أرسانيوس الملوان كاهن كنيسة العذراء مريم بقرية السلامية مركزنجع حمادي شمال محافظة قنا في اتصالين تليفونيين لـ«المبادرة المصرية» يوم الاثنين 15 أكتوبر 2018:

«إحنا مستلمناش ورق رسمي حتى الآن، يعني إحنا عرفنا إن الكنيسة جت لها موافقة، واتكتبت في القائمة لكن ورق مأخدناش».

وشدد مجلس الوزراء في بيان صحفي صادر عنه على ضرورة قيام تلك الكنائس والمباني التابعة لها باستيفاء اشتراطات الحماية المدنية، وكذا استيفاء حق الدولة بالنسبة إلى الكنائس والمباني المقامة على أراضي الدولة، وأشار مصطفى مدبولي رئيس الوزراء إلى أنه قرر التواصل شخصيًّا مع رؤساء الطوائف المسيحية، لحثهم على الاهتمام اللازم بإجراءات الحماية المدنية، حماية للأرواح والمباني، وكذا مخاطبة الحماية المدنية من خلال وزارة الداخلية بتوفير قدر كبير من التيسير خلال تنفيذ هذه الإجراءات.

ووجه رئيس الوزراء بتشكيل لجنة فنية داخل كل محافظة لمتابعة تنفيذ قرارات توفيق أوضاع الكنائس، بحيث تضم اللجان ممثلين للطوائف المسيحية والحماية المدنية والجهات الأخرى ذات الصلة، وتتولى تلك اللجان الفنية متابعة استيفاء الكنائس متطلبات الحماية

المدنية واستيفاء حق الدولة، على أن تقوم هذه اللجان بإرسال تقرير متابعة شهري إلى اللجنة الرئيسية لتوفيق أوضاع الكنائس والأمانة الفنية للجنة.

وقال القس ميخائيل أنطون ممثل الكنيسة الأرثوذكسية في لجنة توفيق أوضاع الكنائس في إفادته للمبادرة المصرية[6]:

«أنا بتعشم يكون فيه تسهيلات من الدولة والمسئولين في التعامل مع تحقيق شروط الحماية المدنية لكن كمان يكون الشروط دي في قدر المستطاع، لو أنا كنيسة وجنبي مستشفى أو كنيسة وجنبي مدرسة فتكون الإجراءات واحدة وتتم للكل مشابهة لبعضها وحسب المكان، يعني بطلب من مكان معين خراطيم مياه وده المتبع، بقدر المستطاع نقدر ننفذها. عندي أمل إن الحاجات الصعبة تتحل وميبقاش فيه طلبات شديدة مجحفة لينا ولا حاجة، وعندنا أماكن كتير في محافظات كتيرة الملاحظ عندي إن كل المحافظات على وتيرة واحدة».

وعن انتهاء اللجنة الوزراية من النظر في ملفات كل الكنائس والمباني المتقدمه قال:

«القانون لم يحدد فترة لانتهاء عمل اللجنة الوزارية بخصوص توفيق أوضاع كل الكنائس أو المباني المتقدمة وده لأن القانون ملهوش لائحة تنفيذية لكن ربما يكون في حاجة تنظيمية أن اللجنة الوزراية تحث اللجان تخلص عملها لإنهاء الملف، يعني في الحقيقة لا أتوقع إمتى تنتهي توفيق أوضاع كل الكنائس أو المباني... القانون مدي سلطات للمحافظين وليس لرئيس الجمهورية كل محافظ ليه رؤيته ومن خلال رؤيته بيتم التعامل مع اللجان إللي بتعاين من وزارة الإسكان ولجنة من المحافظ والمحافظ بيطلب من الأحياء تشكل لجنة تنزل مع لجنة وزارة الإسكان، وفي 4 يناير خاطبت اللجنة الفنية وقلت لهم عايزين نفعّل المادة 8 من القانون بعدم غلق المكان وبالفعل بعتوا لـ14 محافظة بعدم غلق المكان أو إيقاف الصلاة توضيحاً للمحافظين».

وعن عمل اللجنة في اختيار الكنائس التي يتم توفيق أوضاعها قال:

«طبعًا يفضل يكون الأولوية للأماكن إللي فيها احتقان وتنهي أوراقها بسرعة عشان الدنيا تستتب».

كما أبدى بعض رجال الدين المسيحي اعتراضهم على الشروط التي تفرضها لجان الحماية المدنية على الكنائس من تركيب نظم إنذار وإطفاء ذاتي وبوابات حديدية، وأكدوا أن هذه الأجهزة غير موجودة أصلًا بالمناطق الريفية، وحتى في مؤسسات الدولة القريبة كالمدارس والوحدات الصحية، وغيرها. وأكدوا أن هذه الأجهزة تتكلف مبالغ مالية تفوق قدرات الكنائس، خصوصًا أن بعضها مساحته لا تتعدى المئتي متر مربع، وموجود وسط منازل مسيحيين، وفي قرى فقيرة.

وقال القمص بيشوي ديسقورس راعي كنيسة مار جرجس بقرية نزلة الحاجر، بمركز جهينة، محافظة سوهاج- في اتصال تليفوني مع «المبادرة المصرية» يوم الثلاثاء 16 أكتوبر:

« إجراءات الحماية المدنية فيه متطلبات عالية علينا ومنقدرش عليها، الكنيسة مساحتها كلها 17 متر في 17 متر، وطابق واحد، في قرية صغيرة، يعني طالبين مننا جهاز إطفاء ذاتي، وطفايات حريق لكل 5 متر، وبوابة إلكترونية وخراطيم مياه وحنفية مياه، الحنفية لوحدها تكلفتها 50 ألف جنيه، ودي حاجات مكلفة جدًّا بالنسبة للكنيسة هنجيب من أين فلوس كل ده. إحنا كلنا عارفين بعض في القرية وعارفين مين داخل يصلي، لزمتها إيه البوابة المعدنية، وعندنا كشافة من

6- اتصال هاتفي مع باحث المبادرة في 3 أكتوبر 2018.

الشباب على باب الكنيسة... إجراءات الحماية المدنية بالشكل ده فيها تعنت واضح، إحنا عندنا طفايات حريق ودي كفاية، لكن الشروط الكبيرة دي ممكن مع الكنايس الجديدة إللي هتتبني في المدن الكبيرة إللي فيها زحام، لكن في قرى صغيرة ومساحات كلها أمتار في أمتار ملهاش معنى غير تعنت، عشان إنت جبت لجنة وعاينت كل حاجة، المبنى قديم لكن كويس ومفيهوش مشاكل وشافو الرسوم الهندسية وملكية الأرض والمبنى ومفيش أي مشاكل أو حاجة ناقصة عندنا».

النتائج والتوصيات

- تشير الوقائع والملاحظات السابقة إلى أن الوضع العام لحق ممارسة الشعائر الدينية وبناء دور العبادة يتجه إلى مزيد من التدهور، وأن قانون بناء الكنائس فقد الهدف المعلن لصدوره من توفيق أوضاع الكنائس وتسهيل عملية بناء الكنائس الجديدة، حيث أغلقت كنائس قائمة، سواء نتيجة ضغوط اجتماعية رافضة لتوفيق وضع الكنائس، أو بمبادرات من جانب مسئولي الأجهزة الأمنية والحكم المحلي.

- تدعو المبادرة المصرية لصدور قرار واحد من جانب مجلس الوزراء بتوفيق وضع كل الكنائس التي قدمت أوراقها إلى لجنة التوفيق بغض النظر عن توفر الشروط الواردة في قانون بناء الكنائس من عدمه، وبدون إجراء أية معاينات أو وجود دور للأجهزة الأمنية والمحلية. وترى المبادرة أن مثل هذا القرار هو التطبيق الأكثر التزامًا بنصوص قانون بناء الكنائس المعيب نفسه وأنه، حال صدوره، سيقطع الطريق على جانب معتبر من أسباب العنف الطائفي الذي يجد جذوره في التعطيل البيروقراطي والتعنت الأمني الواضح.

- وتكرر المبادرة المصرية التشديد على مطلبها الأساسي بإعادة النظر في قانون بناء الكنائس الحالي برمته والذي يقوم على منطق تمييزي وطائفي وضرورة استبدال تشريع موحد به، ينظم بناء دور العبادة بلا تمييز ويكفل الحق الدستوري في ممارسة الشعائر الدينية لجميع المواطنين.

توثيق الاعتداءات والتوترات الطائفية بشأن توفيق أوضاع الكنائس

1 - غلق كنيسة السيدة العذراء بقرية الشيخ علاء بالمنيا وإعادة فتحها بعد عدة أشهر

15 أكتوبر 2017

قامت قوات الأمن بغلق مبنى تملكه مطرانية المنيا وأبو قرقاص وتستخدمه لإقامة الشعائر الدينية بانتظام تحت اسم السيدة العذراء، وذلك عقب إقامة قداس إلهي صباح نفس اليوم بمشاركة عدة مئات من مسيحيي القرية. وأصدرت مطرانية المنيا بيانًا قالت فيه إن المبنى تعرض لهجوم من جانب «المتشددين» في عام 2015، وعلى أثر ذلك أغلقته الأجهزة الأمنية، ثم عاود أقباط القرية فتحه للصلاة مرة أخرى بعد عدم تجاوب الأمن مع الطلبات الكثيرة لترخيصه، وذلك في 15 أكتوبر 2017، لكن قامت قوات الأمن بإغلاقه مرة ثانية مساء نفس اليوم، ومنع أهالي القرية الأقباط من دخوله، حيث اعتصم كاهن بداخله، وسمحت الحراسة المعينة على المبنى بدخول الطعام له فقط.

ووفقًا لشاهد عيان من القرية، قال إن «مطرانية المنيا اشترت في 2014 منزلًا لمواطن مسيحي، لتجنب التوترات التي قد تحدث إذا اشترت قطعة أرض وقالت إنها ستبني كنيسة عليها، وحاولت استخدامه للصلاة في 2015، لكن اقتحم عدد من مسلمي القرية المكان، وجاءت قوات الأمن وبدلًا من القبض على المعتدين قامت بإغلاق المبنى، وطلبت الحصول على ترخيص من الجهات المسئولة. وقد تقدمنا بعدة طلبات دون جدوى، فقام أهالي القرية بالاشتراك مع الكاهن بالصلاة مجددًا لكن تم إغلاق الكنيسة مجددًا.»

تبلغ مساحة الكنيسة 170 مترًا مربعًا ومكونة من طابقين، الأول مخصص كدار مناسبات ومكاتب إدارية والطابق الثاني ككنيسة لإقامة الشعائر الدينية.

هذا، وقد أعيد فتح الكنيسة ليلة عيد الميلاد _6 يناير 2018_ وأقيم قداس إلهي، ثم انتظمت الصلوات الدينية في الكنيسة، في ظل عدم اعتراض أيٍّ من أهالي القرية المسلمين.

2 - غلق كنيسة مار جرجس وأبو سيفين بقرية الحاجر بسوهاج

21 أكتوبر 2017

قامت حملة مشتركة من قوات الأمن والوحدة المحلية بغلق كنيسة مار جرجس وأبو سيفين بقرية الحاجر مركز ساقلته بمحافظة سوهاج بحجة أن المبنى مخالف وصادر له قرار إزالة، وكانت الوحدة المحلية قبل ذلك بعدة أيام قد قامت بفصل الكهرباء والمياه عن الكنيسة.

ووفقًا لإفادات من بعض أهالي القرية فإنهم قد قاموا ببناء الكنيسة عام 2006 لخدمتهم وممارسة الشعائر الدينية بها، لوجود أقرب كنيسة على بعد 3 كم وهي كنيسة العذراء بقرية الجلاوبة. وبدأت الصلاة بشكل منتظم في عام2013، ووقتها صدر قرار إزالة للمبنى من الوحدة المحلية، وطعن ممثلون لأقباط القرية ضد القرار وصدر حكم بالبراءة، وتقام الصلوات من هذا الوقت بصفة منتظمة، كما عُينت حراسة أمنية على المكان لحمايته.

المبنى مقام على مساحة 350 مترًا مربعًا، ومكون من أربعة طوابق، الأول استراحة الكاهن، والطابق الثاني مبنى الكنيسة باسم العذراء والشهيدين مارجرجس وأبى سيفين، ويستخدم الطابق الثالث كحضانة للأطفال، والطابق الأخير مبنى خدمات اجتماعية.

ووفقًا لكاهن القرية، جاءت لجنة من الوحدة المحلية لقرية الجلاوبة لمعاينة المبنى وتجول الكاهن معهم، ثم غادرت المكان، وفي اليوم التالي ـالأحدـ قُطعت المياه والكهرباء عن المبنى من قبل رئيس الوحدة المحلية لقرية الجلاوبة، ومنعت قوات الأمن دخول المصلين والزوار بحجة وجود مخاوف أمنية بعد وصول عدة شكاوى ممن سمتهم «المتشددين» ضد الكنيسة.

وقرر الدكتور أيمن عبد المنعم محافظ سوهاج خلال لقائه وفدًا من إيبارشية أخميم وساقلته غلق المبنى إلى حين متابعة الأوضاع.[7]

3 - غلق كنيسة الأنبا موسى بقرية القشيري بالمنيا

22 أكتوبر 2017

حاول عشرات من أهالي قرية عزبة القشيري التابعة لقرية نزلة أسمنت، مركز أبو قرقاص بالمنيا اقتحام مبنى مملوك لمطرانية المنيا وأبو قرقاص تحت مسمى كنيسة الأنبا موسى الأسود، ذلك لرفض إقامة الشعائر الدينية به، وأشعلوا النيران في بوابة المبنى الحديدية وتكسير كاميرا المراقبة أعلى البوابة وفرضت قوات الأمن طوقًا داخل القرية عقب الأحداث.

هذا، وقامت مطرانية المنيا بشراء مبنى بالقرية في يوليو 2015، وتم تخصيص الطابق الأول كحضانة للأطفال، وتم افتتاحها في أول سبتمبر 2017، وخصص جزء من الطابق الأول كقاعة مناسبات، واستخدم الطابق الثاني لممارسة الشعائر الدينية.

وأفاد شهود عيان للمبادرة المصرية أن إيبارشية المنيا نظمت قداسًا إلهيًّا قبل أسبوع من الأحداث، بمعرفة الأجهزة الأمنية، كما تواجد خفر وشيخ القرية لتأمين القداس، ولم تكن هناك أي أزمة. لكن عقب صلاة المغرب تجمعت أعداد من الشباب أمام مسجد القشيري المجاور للكنيسة، حيث حاولوا اقتحامها ثم نظموا مسيرة بشوارع القرية وهم يهتفون: «بالطول بالعرض هنجيب الكنيسة الأرض»، اعتدوا خلالها بالضرب على كلٍّ من عاطف شفيق وبقطر نادي يسى وإبراهيم إسحق يني وأصابوهم بجروح سطحية، كما رشقوا منازل بعض الأقباط بالحجارة وقاموا بإتلاف سيارة ملك فوزي لبيب.

وأصدر المستشار أحمد التوني، المحامي العام لنيابات جنوب المنيا، بناءً على تحريات المباحث، قرارًا بالتحفظ على المبنى إلى حين الفصل أمام الجهة الإدارية المختصة.

وأضاف المصدر أن الأمن أخبر ممثلين لأقباط القرية أنه أغلق المبنى لدواعٍ أمنية، وحرصًا على سلامة المسيحيين بالقرية نتيجة اعتراض عدد من الأهالي على فتح الكنيسة.

7- إفادة من أحد كهنة إيبارشية أخميم وساقلته في 25 أكتوبر 2017.

وقد نُظمت جلسة عرفية يوم 27 أكتوبر، تم الاتفاق خلالها على غلق الكنيسة والتنازل عن المحاضر المقدمة من الطرفين.

وأصدر الأنبا مكاريوس أسقف المنيا وأبو قرقاص بيانًا في 28 أكتوبر انتقد فيه غلق الكنيسة وعدم القبض على المعتدين وتنظيم جلسة صلح عرفية، ورد عليه محافظ المنيا ببيان قال فيه إنه تم تحديد 11 عنصرًا من المعتدين بمعرفة الأجهزة الأمنية وأنه جارٍ استخراج أمر من النيابة بضبطهم.

4 - غلق كنيسة أبو سيفين بقرية الكرم بالمنيا

22 أكتوبر 2017

قالت إيبارشية المنيا وأبو قرقاص إن قوات أمن المنيا بادرت بإغلاق كنيسة أبو سيفين بقرية الكرم تحسبًا لهجوم من جانب من أسمتهم «الرافضين لوجود الكنيسة».

ووفقًا لأحد أهالي القرية فإن الصلوات الدينية تُجرى بانتظام في المبنى الذي قامت بشرائه إيبارشية المنيا من أحد الأقباط وتخصيصه لخدمة أقباط القرية، وهو طابقان الأول خصص للشعائر الدينية والثاني لخدمة مدارس الأحد، وخصصت حراسة له من جانب أحد خفراء القرية. وقد أغلقته قوة أمنية بحجة تقديم شكوى عندما كان يقوم الأقباط بتجهيز مواد أسمنتية لرصف أرضية الكنيسة.

5 - الاعتداء على كنيسة بقرية عزبة زكريا بالمنيا

27 أكتوبر 2017

عقب صلاة الجمعة حاول عشرات من أهالي عزبة زكريا بمركز المنيا اقتحام مبنى كنيسة مار جرجس، وتصدى لهم أفراد الأمن الذين يقومون بحراسة الكنيسة، فقام المتجمهرون بتنظيم مسيرة بشوارع القرية ورشقوا منازل أقباط بالحجارة وتعرضت سيدة مسيحية لإصابات طفيفة.

وعززت قوات الأمن من تواجدها بالقرية، وقامت بإلقاء القبض على 15 شخصًا من المشاركين في الاعتداءات، كما قام عدد من وجهاء القرية بتهدئة الأجواء.

وفجر اليوم التالي حُرقت 3 عشش في أراضٍ زراعية يمتلكها أقباط كانت تستخدم كحظائر للماشية.

ويضم المبنى حضانة وكنيسة باسم مار جرجس، واعتاد الأقباط الذين يزيد عددهم على ألف وخمس مئة مواطن الصلاة بمبنى قديم منذ فترة طويلة، وتم تجديد المبنى ليضم الحضانة والكنيسة، وقد خصص الأمن قوة لحراسة الكنيسة ولتأمين الصلوات[8].

8- عدة إفادات من أهالي القرية في 28 أكتوبر 2017.

6 - غلق وإعادة فتح كنيسة البابا كيرلس في شبرا الخيمة

9 نوفمبر 2017

قام مسئولو حي شبرا الخيمة بقطع الخدمات الأساسية عن كنيسة البابا كيرلس والأرشدياكون حبيب جرجس بمنطقة بجام بشبرا الخيمة، من كهرباء ومياه، بحجة أنها كنيسة غير مرخصة، وأعقب ذلك قيام أجهزة الأمن بغلق الكنيسة.

ووفقا لشهادة القس سلوانس رسمي، الكاهن بالكنيسة، فإن الموظفين قطعوا الخدمات عن الكنيسة التي تُجرى فيها الشعائر الدينية بانتظام، عقب معاينة قامت بها لجنة تقنين الكنائس يوم الاثنين 6 نوفمبر 2017 بناء على تقديم أوراق الكنيسة إلى اللجنة تمهيدًا لتوفيق أوضاعها وفقًا لقانون بناء الكنائس، وتم توثيق المعاينة.[9]

وأضاف أن التهديد بالاعتداء على الكنيسة منعهم من صلاة القداس يوم الجمعة 10 نوفمبر 2017. ووفقًا لشهادة القس: «فوجئنا يوم الخميس بأشخاص يحاولون قطع الكهرباء عن الكنيسة، دون إظهار ما يثبت كونهم تابعين لشركة الكهرباء، لدرجة قطع التيار الكهربائي عن المنطقة بأكملها ليتمكنوا من فصل كبل الكنيسة، رغم تركيب عدادات بشكل قانوني وسداد كافة الرسوم المطلوبة».

وأوضح القس سلوانس: «تردد بين الأهالي صدور قرار إزالة للمبنى، الأمر الذي أغضب الأقباط ودفعهم للاعتصام بالمبنى، وكانوا يرفضون مغادرته رغم اتصال الأنبا مرقس، حتى تمكنا بشق الأنفس من إقناعهم بمغادرة المبنى، وتأكد اليوم صدور هذا القرار من قبل جهات التحقيق، وتم إرجاء تنفيذه بشكل مؤقت، والملفت أنه لا يوجد مبنى واحد بالمنطقة لديه ترخيص قبل البناء، لأنها منطقة مصنفة عشوائية».

وكان عشرات من شباب الأقباط قرروا مساء الخميس، وعقب صدور استغاثة من مسئولي الكنيسة، قرروا البقاء بداخلها خشية وجود اعتداء عليها أو قيام أجهزة الأمن بإغلاقها، خصوصًا بعد إلغاء قداس يوم الجمعة بناءً على أوامر مسئولي الأمن بمحافظة القاهرة.

ومن جانبه ناشد الأنبا مرقس أسقف شبرا الخيمة وتوابعها، الأقباط بعدم التجمهر أمام الكنيسة بعد التهديدات بالاعتداء عليها، وطالب كهنة الكنيسة بصرف المتجمعين داخل المبنى، وقال في شهادته: «إنه تواصل مع قوات الأمن، لتشديد الحراسة الأمنية على الكنيسة، وأن الحكمة والهدوء في هذه الأمور مطلوبة، خاصة وأنه طلب من المسئولين تقنين أوضاع الكنيسة منذ شهرين».

هذا، وقد بُنيت الكنيسة منذ ثلاث سنوات، وقدمت أوراقها للحصول على التراخيص الرسمية، وتم تنظيم الشعائر الدينية بها بموافقات شفهية من أجهزة الأمن، وتقدم الكنيسة خدماتها إلى عدة آلاف محرومين من وجود دور عبادة مسيحية، وفقًا لقيادات الكنيسة بمنطقة شبرا الخيمة.

ونفى مسئولو الكنيسة أن يكون الغلق بسبب اعتراضات على الصلاة، من قبل جيران الكنيسة المسلمين، والذين قام عدد منهم بزيارة الكنيسة يوم الجمعة 10 نوفمبر 2017، برفقة محمود عطية، عضو مجلس النواب عن المنطقة.

هذا، وقد أعيد فتح الكنيسة وفقًا لإفادة القس آرميا عدلي، كاهن بمطرانية شبرا الخيمة للمبادرة المصرية، وقال: «تم التنسيق مع الأمن الوطني على عودة الصلاة في الكنيسة مرة أخرى، وتم فتحها بالفعل بعد أسبوع من بداية الأزمة، والآن نصلي فيها بشكل طبيعي ونقيم القداسات، ولم نتعرض لأي اعتداءات مرة أخرى من الأهالي، خاصة أن الأمن الآن على دراية بعودتنا للصلاة فيها مرة أخرى».[10]

9- إفادات متنوعة حصلت عليها المبادرة المصرية يومي 9 و10 نوفمبر 2017.

10- إفادة من القس آرميا عدلي كاهن بمطرانية شبرا الخيمة يوم 12 ديسمبر 2017.

7 - الاعتداء على كنيسة الأمير تادرس في قرية كفر الواصلين بمركز أطفيح

الجمعة 22 ديسمبر 2017

تعرضت كنيسة الأمير تادرس في قرية كفر الواصلين بمركز أطفيح بمحافظة الجيزة للاعتداء والتخريب على أيدي مئات من مسلمي القرية، بعد انتهاء صلاة الجمعة، أغلبهم كانوا من المصلين بمسجد الشيخ عبد الحميد الذي يبعد أمتارًا قليلة عن الكنيسة، وعدد من المساجد الأخرى المنتشرة بالقرية، وذلك في ظل غياب الأمن تمامًا، وهم يرددون هتافات دينية وأخرى عدائية ضد الأقباط، تطالب بهدم الكنيسة، وقد انتشرت مقاطع فيديو على مواقع الإنترنت تظهر عشرات أمام مبنى الكنيسة، وهم يرددون هتافات من بينها: «بالطول بالعرض هنجيب الكنيسة الأرض» وصور تظهر حجم التخريب الذي طال الكنيسة.

تقع كنيسة الأمير تادرس داخل قطعة أرض تبلغ مساحتها إجماليًّا 1200 متر مربع، بداخلها مبنى الكنيسة، عبارة عن دورين. كانت الأرض مملوكة لمسيحي يدعى عيد إبراهيم عطية، وقد وافق على استخدام المبنى منذ 2001 ككنيسة للصلاة بداخلها بموافقات شفهية من الأجهزة الأمنية، وبمعرفة أهالي القرية المسلمين. في العام 2014 باع عيد إبراهيم الأرض رسميًّا للأنبا زوسيما أسقف أطفيح، وتم توثيق ذلك، وهدم المبنى حيث كان من الطوب اللبن، وأعيد بناؤه بدون وجود منارة أو أية مظاهر دينية مسيحية من الخارج.

قال ميلاد عيد نجل عيد عطية في شهادته[11]: «إحنا بنصلي في الكنيسة من 2001، المكان في الأول كان بالطوب اللبن والسقف خشب وجريد، لكن في 2014 تم تجديد المكان، وعملنا دورين بنصلي فيهم كل يوم سبت، ونقدم خدمة للناس، وأحيانًا ننظم قوافل طبية وتحاليل وعلاج لفيروس سي للمسلمين والمسيحيين».

وهو ما أكده هاني سمير محامي مطرانية أطفيح للمبادرة المصرية[12]: «المبنى تم بيعه من عيد عطية لمطرانية أطفيح بعقد ابتدائي موقع من الطرفين عام 2014، وأقرت النيابة صحة التوقيع وصحة العقد، وقد تقدمت الكنيسة بأوراقها إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس المقامة بالفعل بدون ترخيص وفقا لقانون بناء الكنائس».

كانت تسود القرية أجواء من التوتر قبل الاعتداءات بعدة أيام، وكانت هناك مؤشرات لتفجر عنف طائفي وفقًا لمصادر متنوعة حصلت المبادرة على إفادات متنوعة منها، بالإضافة إلى وجود «صفحة» للتحدث باسم أهالي القرية على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك يتضمن عددًا من «البوستات» لحشد أهالي القرية المسلمين للتظاهر والاعتداء على المبنى وهدمه بحجة تحويله إلى كنيسة.[13]

بناءً على هذه الدعوات أخطرت مطرانية أطفيح القيادات الأمنية بمخاوفها من وجود احتمالات للاعتداء على كنيسة الأمير تادرس بكفر الواصلين ومنازل الأقباط، لا سيما مع تصاعد الحشد للاعتداءات وخطابات التحريض، ثم حرر القس مرقص كاهن الكنيسة بلاغًا يفيد تلقيه تهديدات بتدمير الكنيسة، مؤكدًا أن المبنى مملوك لمطرانية أطفيح ويخضع لإشرافها الديني.

11- شهادة ميلاد عيد نجل المالك السابق للأرض المقامة عليها الكنيسة يوم 23 ديسمبر 2017.

12- شهادة هاني سمير محامي مطرانية أطفيح للمبادرة المصرية يوم 24 ديسمبر 2017.

13- لدى المبادرة المصرية نسخة منها.

وقال الأنبا زوسيما أسقف أطفيح[14]: «الأمن كان على دراية إن فيه جروبات على فيسبوك تدعو للاعتداء على الكنيسة وقبلها بفترة، الأمن إتكلم معانا إن في شائعة أو ناس عملوا بلاغ إننا دخَّلنا جرس للكنيسة، فإحنا قلنا للأمن هوه فيه منارة عشان ندخَّل لها جرس.. ولو إحنا دخَّلنا جرس ده يزعل مين.. لكن إحنا مدخَّلناش لأن المكان لا يستوعب جرس ومفيش أي علاقة للشائعة دي بالصح، وجم ناس من المركز ومجلس المدينة وشافوا المكان وعاينوا ملقوش حاجة».

قبيل الاعتداءات بعدة ساعات، تواجد عدد من أفراد شرطة على حراسة المكان، لكنهم انسحبوا قبل دقائق من انتهاء صلاة الجمعة، ولم يتواجدوا بالمكان وقت الاعتداءات، وحاول عدد من المسيحيين المتواجدين في الكنيسة والمسئولين الدينيين التواصل عدة مرات مع مأمور مركز أطفيح والقيادات الأمنية لكن محاولاتهم باءت بالفشل.

قال عيد عبد الشهيد[15]: «وصل يوم الجمعة الساعة 10 الصبح، أفراد من أمن الدولة والمركز ومن غفر العمدة، جم الكنيسة، وقعدوا يلفوا حواليها، لكن قبل انتهاء صلاة الجمعة بخمس دقايق انسحبوا كلهم والكاميرات مصوره ده، وسابوا الكنيسة تمامًا... لمَّا الأمن مشي كان معانا مسئولي الكنيسة اتصلوا على المأمور كتير يستغيثوا بيه عشان تجمهر الناس إللي جاي على الكنيسة لكن محدش رد. الناس اتجمهرت حوالين الكنيسة، واقتحموها وكسروا كل حاجة جوه».

اقتحم العشرات مبنى الكنيسة، بعد تحطيم كاميرات المراقبة، وتكسير الباب المؤدي إلى مبنى الكنيسة المكون من دورين، ثم اقتحموا القاعات، ودخلوا الكنيسة وقاموا بتكسير المذبح والأدوات الدينية، وحطموا المقاعد الخشبية وتم سرقة بعض شاشات العرض. وبالرغم من وصول قوات للأمن وسيارة للإسعاف بعد نصف ساعة من بدء الاعتداءات فإنها لم تتمكن من الدخول إلى موقع الكنيسة في ظل وجود تجمهر من مسلمي القرية الذين وقفوا يهتفون ويدعمون أعداداً أخرى كانت تقوم بالتخريب لمبنى الكنيسة. وقد طلب عبد الوهاب خليل عضو مجلس النواب الذي تواجد بالقرية مع بداية الأحداث من الأقباط المتواجدين بحمل المصابين والخروج بهم إلى سيارة الإسعاف، وهو ما رفضه الأقباط مطالبين بتدخل قوات الأمن، وهو ما حدث بعد ساعتين من الأحداث.

وأصدرت مطرانية أطفيح للأقباط الأرثوذكس بيانًا مساء يوم الأحداث قالت فيه إن «كنيسة الأمير تادرس بقرية كفر الواصلين تعرضت للاعتداء من قبل مئات الأشخاص الذين تجمهروا أمام المبنى بعد صلاة الجمعة ومرددين هتافات عدائية ومطالبين بهدم الكنيسة، ثم قاموا باقتحام المكان ودمروا محتوياته وأصابوا الأقباط المتواجدين بداخله».

وأسفرت الاعتداءات عن إصابة كل من عيد عطية صاحب الأرض التي بيعت للكنيسة وابنه نادي وابن عمه سمير سعد إبراهيم بكدمات وخدوش.

وقال ميلاد عيد نجل عيد عطية: «الناس جت ودخلوا علينا، ضربوا والدي ووقعوه على دماغه وضربوا خالي وزقوه، ثم دخلوا على الكنيسة دورين كسروا كل إللي فيها، وإحنا سمعنا من قبلها إن فيه ناس هتتجمع، عملنا محاضر».

وفقًا لبعض الشهادات، فإن بعض مسلمي القرية قاموا بمعايرة جيران الكنيسة المسلمين وتهكموا عليهم باعتبار أنهم لم يفعلوا شيئًا عند بناء الكنيسة أو استخدامها لممارسة الشعائر الدينية للمسيحيين، وقد شارك أعداد من الجيران في اقتحام الكنيسة، بعد أن حطموا كاميرات المراقبة.

14- حوار الأنبا زوسيما بقناة مي سات القبطية السبت 23 ديسمبر 2017.
https://www.youtube.com/watch?v=ZRFJDQfwsRg

15- إفادة تليفونية من عيد عبد الشهيد من أهالي كفر الواصلين الأحد 24 ديسمبر 2017.

بينما دعا عبد الوهاب خليل عضو مجلس النواب عن حزب مستقبل وطن، إلى تنظيم جلسة صلح عرفية في اليوم التالي السبت 23 ديسمبر، يتنازل فيها الأقباط عن المحاضر، إلا أن الأنبا زوسيما رفض.

استمعت نيابة الصف برئاسة المستشار محمد علي حمودة لشهادات المصابين الثلاثة، وتم إخلاء سبيل كل من نادي عيد وسمير سعد، بينما أصدرت قرارًا بحبس عيد إبراهيم صاحب الأرض المباعة لمطرانية أطفيح 4 أيام، لاتهامه بتحويل العقار المملوك له إلى كنيسة تقام فيه الشعائر الدينية بدون تصريح، بينما قدم محامي الإيبارشية إلى رئيس نيابة الصف أوراقًا تؤكد ملكية الكنيسة للمنزل وتفيد بأن الكنيسة قامت بشراء المنزل من مالكه في عام 2014، وقدمت حينها طلبًا إلى مجلس الوزراء لضم المنزل إلى الكنيسة لإقامة الصلوات فيه، ولكن لم يتم البت في هذا الطلب حتى الآن.

كما أمرت نيابة الصف بحبس 15 متهمًا من المسلمين 4 أيام على ذمة التحقيقات لارتكابهم جرائم إثارة الفتنة الطائفية، واقتحام مسكن بغرض تنفيذ جريمة، وإثارة الشغب والبلطجة والتجمهر، كما أمرت بإيداع حدث متهم باقتحام الكنيسة بدار الرعاية لمدة أسبوع. وأمرت النيابة كذلك، بسرعة ضبط وإحضار 4 من المتهمين في أحداث كنيسة أطفيح.

وكشفت التحقيقات، أن 20 متهمًا بينهم حدث، اقتحموا عقارًا بمنطقة أطفيح، عقب صلاة الجمعة، بعدما حوله صاحبه إلى كنيسة باسم «الأمير تادرس» بدون ترخيص، وتقام به الشعائر الدينية، وهشموا الكراسي والأيقونات والصلبان.

وجهت النيابة إلى المتهمين المسلمين ـعددهم 19ـ اتهامات: التجمهر واستغلال الدين بقصد الإثارة، والصياح لإثارة الفتن الطائفية مما ترتب عليه الإضرار بالوحدة الوطنية، والإتلاف العمدي، ودخول عقار بقصد ارتكاب جريمة، والاعتداء بالضرب على المجني عليه «عيد» كما وجهت النيابة إلى المتهم صاحب العقار، ارتكاب جريمتي «إنشاء مبنى (منزل وكنيسة) دون ترخيص»، حيث اتضح أن العقار صادر له قرار إزالة لبنائه بالمخالفة للقانون، و»إدارة منشأة حضانة قبل الحصول من الجهة المختصة على التراخيص اللازمة لذلك».

وفي 31 يناير 2018، قضت محكمة جنح أطفيح بحبس 19 متهمًا من الجانب المسلم عامًا مع إيقاف التنفيذ، وتغريم كل منهم 500 جنيه ودفع المصروفات بعد إدانتهم في الإتلاف العمدي ودخول عقار بالقوة، وبراءتهم من تهم التجمهر والبلطجة، مع تغريم عيد عطية360 ألف جنيه قيمة مثلي المنشآت التي أقامها دون ترخيص، وبرأته من تهمة إنشاء دار حضانة دون ترخيص.

وفي شهادته للمبادرة المصرية قال سعيد منير عضو هيئة الدفاع عن عيد عطية ومحامي مطرانية أطفيح[16]: «المحكمة تعنتت مع فريق الدفاع عن المتهم، ورفضت دخول مطرانية أطفيح كطرف في القضية بالرغم من تقديم أوراق الكنيسة للجنة توفيق أوضاع الكنائس، وتقديم نسخة من عقد البيع مختومة بختم النسر، وتعاملت مع القضية كمخالفة بناء وبالتالي وقعت عقوبة مثليّ قيمة المباني، حيث كان مجلس مدينة أطفيح قد قدر المبنى بمئة وثمانين ألف جنيه وبالتالي أصبح إجمالي الغرامة نحو 306 ألف جنيه، وسوف نقدم طلب لتقسيم المبلغ من أجل إخلاء سبيل عيد عطية ثم استئناف الحكم».

16- إفادة تليفونية من سعيد منير المحامي في 31 يناير 2018.

8 - غلق كنيسة السيدة العذراء بقرية الطود بمركز أبو تشت

21 مارس 2018

تجمهر المئات من مسلمي قرية الطود مركز أبو تشت شمال محافظة قنا، معترضين على تقنين وضع كنيسة العذراء بالقرية، ومطالبين بغلقها. وكانت لجنة مكونة من عدد من مسئولي المحليات وإدارة الإسكان في طريقها لمعاينة الكنيسة التي قدمت الأوراق المطلوبة إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس، لكن تم منعها من إجراء المعاينة.

وأفاد عدد من شهود العيان أنه جرى تسريب خبر زيارة اللجنة إلى الكنيسة في اليوم السابق للأحداث، حيث تم التحريض في شوارع القرية وعدد من مساجدها ومناداة الأهالي للنزول إلى الشوارع، وقد اعتدى المتظاهرون على مبنى الكنيسة من الخارج وقاموا بتكسير زجاج النوافذ وعداد الكهرباء إلا أن بعض الأهالي طالبوهم بالابتعاد، وعدم اقتحام الكنيسة، فرشقوا منازل الأقباط المجاورة بالحجارة، ثم قاموا ببناء سور من الطوب الحجري ارتفاعه قرابة المتر والنصف على مدخل الشارع المؤدي إلى الكنيسة، وهم يرددون هتافات منها: «بالطول والعرض هنجيب الكنيسة الأرض». وعندما جاءت لجنة الإسكان في الثالثة عصرًا وجدت الأوضاع مشتعلة داخل القرية، وغادرت بدون إجراء المعاينة، وفور مغادرة اللجنة تفرق المتظاهرون، لا سيما بعد وصول قوات الأمن إلى القرية، ولم تقبض على أيٍّ منهم.

وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي حملات للتحريض على غلق الكنيسة بحسابات منسوبة إلى أشخاص ينتمون إلى القرية ـلدى المبادرة المصرية نسخة منهاـ مثل:

«الحمد لله الذي تتم به الصالحات، بشرى ساره لأهل الطود الكرام بعد معاينة اللجنة المكلفة من مجلس مدينة أبو تشت بخصوص تجديد وبناء كنيسه بالقرية، وبعد شهادة الشهود وهو الأخ جاد الله شاكر مسعود، هل من قبل كان يوجد كنيسه بهذا المكان؟ وأجاب بأن هذا المكان بيت وما زال بيت ولا توجد كنيسة».

وكتب آخر «الطود تمرض ولكن لن تموت، تحية تقدير وإجلال لكل شباب الطود. الطود فوق الجميع عذرًا أيها الأقباط لن يكون ببلدنا الحبيبة إلا دار العبادة للمسلمين فقط».

وفي 22 مارس، عقدت جلسة عرفية بمنزل أحد أعيان القرية، انتقد فيها ممثلون لمسلمي القرية قيام المسيحيين بتقديم طلب لتقنين وضع الكنيسة إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس، معتبرين ذلك سبب الفتنة، وانتهت الجلسة إلى رفض وجود كنيسة بالقرية وغلق المكان. وخلال الجلسة لم يسمح للأقباط بالحديث عن حقهم في ممارسة الشعائر الدينية، كما لم تتم مناقشة الاعتداءات التي وقعت على بعض المنازل وبناء سور وغلق الشارع عن المنطقة التي يسكنها أقباط.

9 - وقائع الاعتداءات على أقباط بقرية بني منين بمركز الفشن وغلق الكنيسة

14 إبريل 2018

اعتدت مجموعات من أهالي قرية بني منين بمركز الفشن جنوب محافظة بني سويف على أقباط بالقرية ومبنى كنسي تحت اسم «كنيسة السيدة العذراء والبابا كيرلس» يستخدم لإقامة الشعائر الدينية مستخدمين الطوب والحجارة والعصي، تعبيرًا عن رفضهم لوجود كنيسة بالقرية. وشهدت القرية توترات قبل عدة أيام من الاعتداءات نتيجة قيام أجهزة الأمن بالتحري واستدعاء عدد

من الأقباط لسؤالهم عن وجود كنيسة بالقرية بدون الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات الأمنية.

بدأت أزمة كنيسة السيدة العذراء والبابا كيرلس بقرية بني منين يوم الأربعاء 11 إبريل، على خلفية اتصالات من مسئولي قسم شرطة الفشن بعدد من الأقباط، ثم استدعاء منصور شحاتة، محامٍ من أقباط القرية وسؤاله عن وجود كنيسة بالقرية دون الحصول على تصريح رسمي.

وقال منصور شحاتة في شهادة للمبادرة المصرية: «تلقيت اتصال تليفوني من أمين شرطة يدعى محمد ربيع مسئول نقطة الشرطة بالقرية يستفسر عن الكنيسة، وقال أمين الشرطة: إنتوا عاملين جمعية وبتصلوا فيها، ورديت: الكنيسة موجودة من زمان ومعروفة وبنصلي فيها. بعدها جاء اتصال تليفوني من النقطة يبلغني إن المأمور عايز يشوفني، رحت قسم شرطة الفشن، وبعد عدة ساعات قابلت الضابط أحمد حسن بالبحث الجنائي، قالي: إيه إللي إنت قولتله ده يا عم منصور، رايح تقول لرئيس النقطة إنك هتجيب جرس كبير وسماعات وتصلي بصوت عالي. فرديت عليه بأن ده محصلش طبعًا، إحنا بنصلي في المكان من زمان، وهوه دور واحد ولا توجد قبة عشان نركب صليب أو جرس يعني ده مش حقيقي، وقال المأمور: كلامك ده ممكن يعمل فتنة ويولع في البلد وطلب مني أن نكتفي بدار مناسبات تستخدم للعزاء ومنصليش عشان متحصلش زيطة».

في اليوم الثاني ـالخميسـ قام مسئولو قسم شرطة الفشن باستدعاء بباوي حكيم غالي، وهو مالك سابق لجزء من المبنى، وقد باعه إلى رشدي لبيب، مواطن مسيحي بالقرية، الذي بدوره باع المبنى منذ عشر سنوات إلى الأنبا أسطفانوس أسقف ببا والفشن، وقامت نيابة الفشن بالتحقيق مع بباوي غالي، بناءً على محضر حررته الوحدة المحلية لمركز ومدينة الفشن برقم 6969 (جنح مركز الفشن) ضد كلٍّ من بباوي حكيم غالي وبباوي منير سليمان المقيمين بقرية منين واتهمتهما بإدخال تعديلات داخل منزل مملوك لهما وتحويله إلي كنيسة. وقررت نيابة الفشن إخلاء سبيلهما من ديوان قسم الشرطة.

وفي قسم شرطة الفشن، طلب رئيس المباحث من بباوي حكيم التوقيع على محضر إزالة للمبنى لأنه مخالف فرفض التوقيع، ثم طلبوا منه التوقيع على محضر وقف المخالفات فوقع عليه مع إضافة أن المبنى كان ملك والده وقام ببيعه منذ عشر سنوات، وهو حاليًّا عبارة عن كنيسة تقام فيها الشعائر الدينية.

يذكر أن مبنى الكنيسة كان عبارة عن عدة منازل متجاورة، قام أصحابها ببيعها جميعًا إلى رشدي لبيب منصور، الذي ضمها إلى منزله، وبدوره قام ببيع المبنى للأنبا أسطفانوس أسقف ببا والفشن. وحصلت المبادرة المصرية على صورة من عقد مؤرخ في 7 مايو 2010 بين رشدي لبيب منصور والأنبا أسطفانوس، جاء به أن «الطرف الأول باع وأسقط وتنازل للطرف الثاني بصفته مساحة قدرها 460 مترًا مربعًا بناحية بني منين عبارة عن مبنى تقام فيه الشعائر الدينية لطائفة الأقباط الأرثوذكس وبه حجرة القربان وهياكل ودورة مياه ومبنى خدمات، والعقد عليه صحة توقيع بحكم من محكمة الفشن الجزئية بتاريخ 11 مارس 2017. كما حصلت المبادرة على صورة من كشف حصر الكنائس والمباني الخدمية المراد ترخيصها بإيبارشية ببا والفشن».

وورد في مسلسل 52 من الكشف اسم كنيسة السيدة العذراء والبابا كيرلس بقرية بني مني، وكذلك شهادة صلاحية المبنى للإشغال من نقابة المهندسين المصريين، ومكتوب أن المبنى عبارة كنيسة العذراء والبابا كيرلس دور عبادة.

كانت الصلاة في المبنى تتم بشكل غير منتظم، حيث بدأت بقداس كل شهر ينظم عادة في الساعات الأولى من اليوم، وبحضور أعداد قليلة من الأقباط لعدم لفت الانتباه، ثم تطور مع مرور الوقت إلى قداس أسبوعي، وبحضور من يريد، وعادة ما كان يعقد كل يوم سبت صباحًا.

وقال أحد كهنة إيبارشية بيا والفشن: «إحنا بنصلي في الكنيسة من 2010، حيث باع رشدي لبيب المبنى للمطرانية، وبدأ الصلاة وقتها على فترات متباعدة كل شهر ثم كل 15 يومًا، وكنا بنعمل القداسات بدري قبل ما الناس تروح أشغالها، وبمرور الوقت عملنا القداس كل يوم سبت، يجي أبونا (القس المسئول) يعمل القداس ويمشي، وإحنا في الأيام التانية بنعمل اجتماعات، والمكان كان معروف أننا بنصلي فيه. الكنيسة مبنيه بالبلوك الحجري ومن دور واحد ومسقوفة بالخشب وتقع وسط منازل مسيحيين، ملحق بها دار مناسبات يعقد فيها العزاء، ومن الداخل توجد قاعة الصلاة ومذبحين وكنب خشب وتقام فيها الصلوات. وعندما عمل أهالي القرية بالمبنى لم يعترضوا، وقالوا صلوا فيها لا يوجد مانع ولم يتقدم أي منهم بشكوى رسمية».

في يوم الجمعة، كان مقررًا قيام عدد من مسئولي محافظة بني سويف ومركز الفشن بافتتاح مسجد اليتيم بالقرية، وفي السادسة صباحًا قام مدير أمن المحافظ وعدد من المسئولين التنفيذية والمحلية بزيارة الكنيسة وتفقدها، واستخدمت قاعة المناسبات كغرفة لإراحة قوات الأمن التي حضرت إلى القرية، ووفقًا لشهادة مسيحيين بالقرية فإن مدير الأمن قال لهم: مبروك عليكم الكنيسة، هذا وقدم عدد من مسيحيي القرية التهنئة ومياه غازية للمصلين عقب صلاة الجمعة على افتتاح المسجد والذين بدورهم قاموا بتهنئة المسيحيين على الكنيسة.

وقد تلقى منصور شحاته اتصالًا تليفونيًّا من أحد أفراد الأمن يدعى عاطف للسؤال عن ميعاد الصلاة القادمة في الكنيسة، للتنسيق مع قوة الحراسة على الكنيسة، وسأل: هل يتم تنظيم قداس صباح الأحد؟ وقال منصور في شهادته: «قررنا تنظيم اجتماع للصلاة مساء السبت (6-8) مساء. وفي الوقت المحدد للاجتماع غادر ثلاثة من أفراد الشرطة هم: شعبان محمد وجمعه عبد الحميد ومحمد جاب الله كانوا يحرسون المبنى من اليوم السابق، وعندما اتصل بهم أحد الأقباط قالوا: إحنا مش في الخدمة وملناش دعوة خلصوا صلاة مع نفسكم».

بينما أشارت بعض المصادر إلى أن أجواء التوتر عادت إلى القرية عقب نشر أحد أقباط القرية يدعى جمال يوم الجمعة _13 إبريل_ دعوة عن تنظيم احتفال ديني بالكنيسة، عبر صفحته على الفيس بوك، وهو ما اعتبره بعض المسلمين استفزازًا لمشاعر مسلمي القرية، حيث يعتبرون المبنى جمعية وليس كنيسة رسمية. على أثر ذلك، وصلت بعض التهديدات بوجود نية بالاعتداء على المبنى، وبدورها قامت قيادات الكنيسة بإبلاغ مسئولي الأمن الوطني الذين طالبوهم بإلغاء الحفل والتهدئة وعدم النشر على الفيس بوك. وقد أنهى أقباط القرية الاجتماع بعد نصف ساعة من بدايته بناءً على اتصال القيادات الدينية.

مع الساعة السابعة مساء، نظم عشرات من مسلمي القرية مسيرة بشوارعها، خصوصًا في المناطق التي يوجد بها تجمعات مسيحية، وهم يرددون هتافات عدائية، ويرشقون منازل المسيحيين بالطوب والحجارة ويقرعون الأبواب والشبابيك بعنف، ثم توجهوا إلى المنطقة التي بها الكنيسة، وحدث تراشق بالطوب والحجارة ثم جاءت قوات الأمن ووقفت بجوار الكنيسة وضربت كردونًا أمنيًّا وفرضت سيطرتها على القرية، وحرر قسم الشرطة محضر رقم 2003 لسنة 2018 إداري الفشن.

وقال أشرف سمير في شهادته للمبادرة:

«بيوتنا حوالين الكنيسة، لما عرفنا بالهجوم كل واحد رجع وقفل باب البيت ويطلع فوق، شباب كتير من القرية معهم زلط وعصيان وبيرموا طوب على البيوت ويخبطوا على الأبواب وبيشتموا فينا، والكهرباء قطعت مع بداية الهجوم، وفيه ناس حدفت عليهم طوب من فوق البيوت عشان يمشوا، وكمان فيه مسلمين إتدخلوا ومشوا الشباب، مثل الشيخ جمعة عباس دافع عن بيت الأستاذ صبري هوه وزوجته ومشوهم. في الناحية التانية عند الكنيسة، كان فيه شباب مسيحيين

لما لاقوا الهجوم قرب الكنيسة رموا طوب عليهم عشان يبعدوهم، استمرت الأحداث حوالى 3 ساعات، والأمن بعدها وصل. الدنيا كانت هديت. وبسبب الهجوم تضررت بعض الأبواب مثل بيت منصور، تم تكسير البوابة والشبابيك وباب مخبز سمير عزيز وزجاج سيارة نص نقل وواجهة صيدلية الدكتور مكرم».

تجددت الاعتداءات في الثامنة مساء الاثنين 16 إبريل، حيث نظم عشرات الشباب مسيرة تردد هتافات عدائية تجاه الأقباط، ثم أشعلت النيران في حظيرتين للماشية ملك سمير عزيز وعزت عزيز، كما أشعلت النيران في حظيرة ملك مواطن مسلم يدعى شحاتة كمال كان قد اشتراها من آخر مسيحي، كما تم إتلاف ماكينتين للري، وحرر محضر 2033 إداري الفشن.

بينما أفاد علي رياض عضو مجلس النواب عن مركز الفشن: «الوضع آمن و مستقر، إللي عمل كده أطفال مش شباب يعني، الوحدة المحلية قالت لهم لو معاه تصريح تمام وفيه شروط للكنائس والمساجد، إذا كانت متوافرة يبنوا الكنيسة مفيش حد فوق القانون، كان فيه مبنى هناك بيتجمعوا يصلوا فيه والأمن مستتب مفيش حاجة وهو حادث زي إللي بتحصل في أي حتة وهتخلص الأمن مسيطر على الوضع الآن».

فجر الأحد 15 إبريل، قامت قوات الأمن بالقبض على أحد عشر شخصًا من كل طرف، وقامت بإحالة 11 مسلمًا و9 مسيحيين إلى النيابة العامة التي قامت بالتحقيق مع المتهمين، ووجهت إليهم تهم: التجمهر والبلطجة واستخدام أسلحة بيضاء (حجارة) وإثارة الشغب، وقد أنكر جميع المتهمين التهم المسنودة إليهم، وأصدرت النيابة قرارًا بالحبس 4 أيام ثم تم التجديد 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

بينما تم التحفظ على مسيحيين اثنين هما ميلاد محروس عدلي، ناجح حكيم غالي، بحجز قسم شرطة الفشن، ولم يتم إحالتهم إلى النيابة العامة، ثم عقب تجدد الاعتداءات ألقت قوات الأمن القبض على 5 أقباط آخرين: ميلاد رشدي لبيب، عوض عياد صادق، هاني رؤوف عدلي، فرج الله شحاته فرج الله، عماد بباوي، وبذلك أصبح عدد المحتجزين داخل قسم شرطة الفشن 7 مسيحيين.

قامت نيابة الفشن بقرار من المحامي العام لنيابات بني سويف بتقسيم الاتهامات إلى جزأين، الأول بخصوص محاكمة المتهمين وعددهم 45 متهمًا منهم 26 مسلمًا (8 حضوريًّا و 18 غيابيًّا) و19 مسيحيًّا (10 حضوريًّا و9 غيابيًّا) في وقائع البلطجة والتجمهر وحيازة وإحراز سلاح أبيض، وقيدت القضية برقم 142 لسنة 2018 أمن الدولة، وأصدرت محكمة جنح الفشن أمن الدولة طوارئ حكمها في 14 مايو 2018 بحبس جميع المتهمين من الطرفين لمدة عام مع إيقاف التنفيذ، وقدم المتهمون محضرًا للصلح العرفي إلى هيئة المحكمة وقع قبل يومين من الجلسة.

أما الجزء الثاني لنفس المتهمين الخمسة والأربعين، فقد وجهت المحكمة إلى المتهمين القيام بعمل من شأنه التمييز بين الأفراد وضد طائفة من الناس ومما يترتب عليه تكدير السلم العام، كما وجهت إلى المتهمين: بباوي حكيم غالي ميخائيل، ومجدي رشدي لبيب منصور، وبباوي منير سليمان أسطفانوس بأنهم قام كل منهم بأعمال البناء والتعديل المبينة بالأوراق بدون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة. وقضت محكمة جنح الفشن في 22 مايو 2018 بالبراءة لجميع المتهمين.

هذا، وقد تم نسخ القضية وقيدت جنحة طفل، للطفلين المتهمين محمد عبد الوهاب معوض عبد الوهاب وشهرته «محمود هيبه»، وعبد الرحمن ناجي عبد النعيم شمردن، عن اشتراكهما وارتكاب نفس الوقائع، وأرسلت أوراقها إلى نيابة الطفل ببني سويف الكلية للاختصاص.

10 - غلق كنيسة الأنبا كراس بقرية الحليلة بمحافظة الأقصر

16 إبريل 2018

قامت قوات الأمن بغلق كنيسة الأنبا كراس بقرية الحليلة بمركز إسنا بمحافظة الأقصر، إثر تجمهر عشرات من شباب القرية أمام الكنيسة، وهم يرددون هتافات ضد وجود كنيسة أو رجل دين مسيحي بالقرية، وجاءت قوات الأمن بسرعة، وأنهت التجمهر مباشرة. وطالبت الأجهزة الأمنية مسيحيي القرية بغلق الكنيسة وعدم ممارسة أية شعائر دينية بها، وعينت حراسة عليها.

وأفاد القس بولس حكيم كاهن الكنيسة للمبادرة المصرية: «الكنيسة تأسست في التسعينيات، كان شكلها بسيط جدًّا، وتُجرى فيها الصلوات بشكل غير منتظم، ثم جرت توسيعها، والصلاة فيها بانتظام منذ 2015 وبشكل رسمي، وبمعرفة أهالي القرية المسلمين وأجهزة الأمن، وقدمت طلبًا رسميًّا مدعومًا بالمستندات للجنة توفيق أوضاع الكائس، وقبل الأحداث بعدة أيام قامت لجنة من المحليات تابعة للجنة توفيق أوضاع الكائس بزيارة الكنيسة ومعاينتها، وهي مبنية على مساحة 200 متر مربع، و تخدم حوالي 120 أسرة: 86 أسرة في قرية الحليلة و32 أسرة في النجوع المجاورة. هذا، وقام مسئولو المحليات بقطع التيار الكهرباء يوم 28 إبريل عن المكان».

11 - غلق كنيسة مار جرجس بقرية كواميز بمركز إسنا بمحافظة الأقصر

8 مايو 2018

تعود أحداث التوتر بالقرية إلى يوم 31 مارس 2018، حيث قام عشرات من مسلمي قرية الكومير بتنظيم مسيرة اعتراضًا على إجراءات تقنين كنيسة مار جرجس، ومطالبين بغلقها، وقاموا بقطع خط السكة الحديد الخاص بقطار قصب السكر، كما قاموا برشق منازل الأقباط بالطوب والحجارة، مع ترديد هتافات دينية منها: «لا إله إلا الله» وأخرى عدائية ضد أقباط القرية منها: «الكنيسة وقعت والقسيس مات، مش عاوزين كنيسة»، بينما التزم أقباط القرية الذين يبلغ عددهم نحو ألف شخص داخل منازلهم وفقًا لمسئولين دينيين محليين، وقد جاءت قوات الأمن بأعداد كبيرة وفضت التجمهر.

وألقت قوات الأمن القبض على 15 من المسلمين و7 أقباط، وبتاريخ 31 مارس 2018 حرر محضر رقم 2041 لسنة 2018 إداري إسنا بمعرفة مأمور قسم شرطة إسنا يفيد بتردد شائعات داخل قرية كومير بأن الأقباط سيحولون مضيفة موجودة بين منازلهم إلى كنيسة، بينما أفاد المتهمون الأقباط في أقوالهم بأن المبنى كنيسة تقام بداخلها الشعائر الدينية منذ عام 1985 وليست مضيفة، وأن ملكية المكان تعود إلى مطرانية إسنا.

وجاء بالمحضر أن أهالي القرية تجمعوا في مدخل القرية، ونظموا مظاهرة، ورددوا شعارات منها: «الله أكبر، لا للكنيسة» وقد انتقلت قوات الأمن وقامت بتفريق المتجمهرين.

ووجهت النيابة العامة إلى المتهمين من الجانبين المسلمين والمسيحيين، عدة تهم منها: قطع الطريق العام (سكة حديد) وتأخير قطار قصب السكر، تكدير الأمن والسلم الداخلي، بث القلق والرعب في نفوس الأهالي الآمنين من المسلمين والمسيحيين.

وقررت النيابة العامة حبس المتهمين 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ثم تم التجديد في 28 إبريل 15 يومًا.

وقد نظمت جلسة عرفية في 26 إبريل حضرها كبار العائلات من القرية والقرى المجاورة ولجنة المصالحات بالمركز، ووقع محضر

للصلح قُدم إلى النيابة العامة يتضمن عددًا من البنود مفادها أن ما حدث هو مشاجرة بين مسيحيي ومسلمي القرية، وأنهم اتفقوا على إنهاء النزاع بالقرية، وتنازل كل طرف عن حقوقه القانونية.

ولم يناقش وضع الكنيسة، فقد أغلقتها الأجهزة الأمنية ووضعت حراسة عليها ومنعت دخولها، ويضطر الأقباط إلى الصلاة بكنيسة دير الشهداء بإسنا على مسافة 13 كيلو مترًا من القرية.

وفي 8 مايو 2018، قررت جنح مستأنف مركز إسنا بمحافظة الأقصر إخلاء سبيل 15 متهمًا في الأحداث التي وقعت بقرية «الكومير» وأفاد أشرف شكير محامي الأقباط في إفادة تليفونية لباحثي المبادرة المصرية بأن الدفاع قام بالاستئناف على قرار حبس المتهمين 15 يومًا على ذمة التحقيق، وتم قبول الاستئناف بإخلاء سبيل جميع المتهمين بكفالة 2000 جنيه لكل متهم، وأضاف أن محضر جلسة الصلح التى عقدت قبل أيام سوف يقدم إلى النيابة، لا سيما أن الواقعة لا يوجد بها مجنى عليهم، فالجميع متهمون بقطع الطريق وتكدير السلم العام.

يذكر أن كنيسة القرية لا تزال مغلقة منذ الأحداث في ظل ما يعبر عنه المسئولون الأمنيون برفض الجانب المسلم السماح للأقباط بإعادة استخدام المبنى للصلاة مرة أخرى.

12 - الاعتداء على كنيسة مار مرقس بقرية الشقاف بمركز حوش عيسى بالبحيرة

26 مايو 2018

قام عشرات من أهالي قرية الشقاف المسلمين بمركز حوش عيسى بمحافظة البحيرة بالاعتداء على مبنى يستخدم ككنيسة قدمت أوراقها إلى لجنة تقنين أوضاع الكنائس، كما قام المعتدون بتنظيم مسيرة بشوارع القرية رددوا خلالها هتافات عدائية رافضة وجود الكنيسة، ورشقوا منازل أقباط بالطوب والحجارة. وأسفرت الاعتداءات عن إصابة ثمانية أقباط بإصابات بسيطة وتحطيم بعض محتويات الكنيسة وحرق البوابة الرئيسية لها وتحطيم سيارة القس أغابيوس كاهن الكنيسة وحرق دراجة بخارية.

وفقًا للإفادات التي حصلت عليها المبادرة المصرية فإنه تم بناء مبنى مكون من ثلاثة طوابق عام 2011، وخصص أحد طوابقه لإقامة الشعائر الدينية باسم كنيسة مار مرقس، وقد قدمت المستندات اللازمة لتوفيق وضعه وفقًا لقانون بناء الكنائس الذي صدر 2016. وفور معرفة أهالي القرية المسلمين بوجود الكنيسة واستخدامها، شرع بعضهم في بناء مسجد بجوار الكنيسة، ما زال في طور الإنشاء، وهو المسجد الذي خرج منه أعداد من الذين هاجموا الكنيسة.[17]

وقد بدأت الاعتداءات في الساعة الثالثة والنصف عصرًا برشق منازل أقباط بالحجارة، ثم بحرق البوابة الخشبية للكنيسة دون اقتحام، وحرق دارجة بخارية كانت بجوارها، كما حطموا سيارة كاهن الكنيسة،[18] وفور وقوع الاعتداءات اتصل القس أغابيوس بمسئولي الأمن، إلا أن قوات الأمن جاءت بعد ثلاث ساعات من بدء الأحداث، وعقب انتهاء الاعتداءات بنحو عشر دقائق، وطلبت قوات الأمن من كاهن الكنيسة الذي كان بداخلها مغادرة المكان لكنه رفض. ثم ألقت القبض على 11 مسلمًا و9 أقباط.

17-عدة إفادات تليفونية مع رجال الدين المسئولين عن الكنيسة.

18- لدى المبادرة المصرية صور تظهر حجم الاعتداءات.

وعقدت جلسة صلح بين الطرفين، ترتب عليها التنازل عن المحاضر المحررة من الطرفين، وأفرجت قوت الأمن عن المقبوض عليهم، كما تم الاتفاق على استمرار ممارسة الشعائر الدينية بالمكان.[19]

ووفقًا لشهادة من رجل دين مسيحي بمركز حوش عيسى فإنه قبل الاعتداء على كنيسة مار مرقس بحوالي شهرين تم الاعتداء على كنيسة مجاورة لها على بعد كيلو ونصف منها باسم كنيسة السيدة العذراء والشهيد أبانوب في قرية «الشوكة الحاجر» بالبحيرة حيث تجمهر بعض المتشددين أمامها، لكن لم يتم اقتحامها.

13 - توترات بعزبة سلطان بالمنيا اعتراضًا على وجود الكنيسة

6 يوليو 2018 وأيام تالية

تجمهر عشرات من أهالي عزبة سلطان باشا بمركز المنيا أمام كنيسة الأنبا كاراس بالقرية، اعتراضًا على استخدام الأقباط مبنى ملاصقًا للكنيسة، ومرددين هتافات عدائية ضد الأقباط والكنيسة منها: «مش عايزين كنيسة»، وقام بعض وجهاء القرية بمنع المتجمهرين من الاعتداء على الكنيسة. وفي اليوم التالي، نظمت مسيرة لعشرات من سيدات وأطفال القرية تجوب شوارعها رفضًا لوجود كنيسة بالقرية، وقامت قوات الأمن بمنع وصولهم إلى الكنيسة، وبدون القبض على أي منهم.

ووفقًا للشهادات المتنوعة التي حصلت عليها المبادرة المصرية،[20] فإن أقباط القرية بدءوا منذ ما يقرب من ثمان سنوات الصلاة في منزل ريفي مساحته نحو المئة والثلاثين مترًا مربعًا، بشكل غير منتظم، حيث قام صاحبه بنقل الملكية إلى مطرانية المنيا وأبو قرقاص، وبمرور الوقت تم تنظيم اجتماعات وقداسات بصفة دورية، وتم تحويله إلى كنيسة، وتم تعيين رجل دين مسيحي عليها، وتعارف الأهالي وأجهزة الأمن على وجود الكنيسة.

وقامت مطرانية المنيا منذ عدة أشهر بنقل الصلاة إلى مبنى ملاصق للكنيسة، مساحته 200 متر مربع لاستخدامه كبديل لمبنى الكنيسة القديم، والمبنى الجديد مقسم إلى ثلاثة طوابق، الأول قاعة مناسبات ومكتب إداري وحمامات، والثاني قاعة الصلاة، والثالث للحضانة والخدمة الاجتماعية، بدون وجود قبة أو منارة.

وتقدمت مطرانية المنيا وأبوقرقاص بأوراق المبنى الجديد إلى لجنة تقنين بناء الكنائس باسم كنيسة الأنبا كاراس بعزبة سلطان باشا، وأرفقت صور المستندات الرسمية والرسوم الهندسية للمبنى من الداخل.

وفي 13 يوليو 2018، تجددت التظاهرات مرة أخرى، ذلك عقب صلاة الجمعة، حيث تجمهر عشرات من أهالي القرية مرددين هتافات رافضة لوجود كنيسة بالقرية وهتافات أخرى دينية. وعلى أثر هذه التظاهرات، أغلقت أجهزة الأمن مبنى الكنيسة الجديد، وسمحت بالصلاة في المبنى القديم فقط.

وأصدرت مطرانية المنيا وأبوقرقاص بيانًا[21] استنكرت خلاله الهجوم على كنيسة الأنبا كاراس بعزبة سلطان باشا بمركز المنيا

19- اتصال تليفوني مع رضا نصيف عضو مجلس النواب.

20- حصلت المبادرة المصرية على عدة إفادات من أهالي القرية والمسئولين الدينيين في فترات متقاربة حول الأحداث.

21- نص البيان على صفحة مطرانية المنيا وأبو قرقاص على موقع الفيس بوك.
https://www.facebook.com/abafeesgmail/photos/a.622430224495794/2088067681265367/?type=3&theater

والتظاهرات التي تمت في 6 و7 و13 يوليو. كما استنكرت تصريح أحد المسئولين بأنه سيتم تحقيق مطلب المعترضين، وسط صياحهم وتهليلهم، قائلة: «نأسف لهذا الإذعان لمن لا حق لهم في الاعتراض على حساب الأقباط».

كما أعلنت الكنيسة في البيان أنها «ترفض أن يفرض أي شخص إرادته على المسيحيين مهما كانت حيثياته، كما نثق في أن شرفاء المسئولين في الدولة لا يقبلون بهذا وقد تم التواصل بالفعل معهم، حيث أكدوا رفضهم التام لما حدث ووعدوا بالتعامل بحزم مع المحرضين، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذا السيناريو البغيض».

وفي 25 أغسطس 2018، تجمهر أعداد من أهالي القرية للمرة الرابعة عقب صلاة الجمعة أمام الكنيسة، ودون الاعتداء عليها، وهم يرددون: «مش عايزين كنيسة.. مش عايزين كنيسة». وعلى الفور قام كاهن الكنيسة بإبلاغ الأجهزة الأمنية لعدم كفاية القوة التي تقوم بتأمين الكنيسة. ووصلت قوة أمنية بالفعل على إثر هذا الاتصال وقامت بصرف المتجمهرين.

وتعرضت بعض حقول الأقباط للإتلاف، منها محصول الذرة الشامية المملوك لشحاته عادل شحاته الذي حرر محضرًا بالواقعة، كما تم تدمير «طلمبة مياه» مملوكة لوائل نشأت.

في 26 أغسطس، ألقت قوات الأمن القبض على 3 أشخاص قاموا بتحرير محضر في وقت سابق بنزع كاميرات المراقبة الخاصة بالكنيسة وشاركوا في التجمهر، ثم تم إخلاء سبيلهم في اليوم التالي.

14 - غلق كنيسة السيدة العذراء ـ قرية الزنيقة بمركز إسنا بالأقصر

22 أغسطس 2018

تجمهر عشرات من أهالي بقرية الزنيقة التابعة للوحدة المحلية لقرية «أصفون» بمركز إسنا بمحافظة الأقصر، احتجاجًا على صلاة الأقباط في مبنى كنسي باسم «كنيسة العذراء» تابع لمطرانية أرمنت وإسنا، قدمت أوراقه إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس غير المرخصة ضمن الكشوف المقدمة من المطرانية.

ووفقًا لإفادة من أهالي القرية فإن القمص حزقيال عبد النور كاهن الكنيسة قام بشراء منزل باسم مطرانية إسنا، بتاريخ 2 فبراير 2003 مساحته 260 مترًا مربعًا، مكون من طابقين، استخدم الأول كقاعة مناسبات ومعمودية، والثاني قاعة الصلاة ومساحتها 160 مترًا مربعًا، وبجوارها مكتب كاهن الكنيسة. ونظمت الصلاة في البداية على فترات متباعدة، قبل أن تنظم بصفة منتظمة، ويتعارف عليها أهالي القرية بشكل رسمي.

وفي صباح الأربعاء، أثناء قداس عيد السيدة العذراء، تجمهر عدد من أهالي القرية والشباب أمام مبنى الكنيسة، اعتراضًا على وجودها، وجاءت قوات الأمن التي قامت بتفريق المتظاهرين، مع غلق المكان ووقف الشعائر الدينية ووضع حراسة على المبنى.

وتعد هذه الحالة هي الرابعة فيما يخص كنائس إيبارشية إسنا وأرمنت حيث سبق غلق كنائس: كومير والحليلة والكيمان والمطاعنة والغريرة، وقامت اللجنة بمعاينة بعض المباني المقدمة ويتبقى مبانٍ قليلة في انتظار معاينتها ومنهم كنيستا «الزنيقه» و«الكيمان».

وفي فجر الجمعة 24 أغسطس، ألقت قوات الأمن القبض على عشرة مواطنين من بينهم خمسة أقباط، وتم التحفظ عليهم بقسم الشرطة، كما أحبطت قوات الأمن محاولات لحشد أهالي القرية للتظاهرة مرة أخرى عقب صلاة الجمعة، كما ألقت القبض على عشرة مواطنين آخرين، ليصل إجمالي المقبوض عليهم إلى عشرين.

قررت نيابة إسنا بمحافظة الأقصر، السبت 25 أغسطس حبس عشرين متهمًا 15 يومًا على ذمة التحقيقات، من بينهم خمسة أقباط، وجهت إلى المتهمين المسيحيين تهم: إقامة الشعائر الدينية وبث إشاعة بأن مكان الصلاة كنيسة على غير الحقيقة وبث روح الفتنة، بينما وجه إلى المتهمين المسلمين تهم: التجمهر وحمل أسلحة بيضاء وعصي شوم وقطع الطريق وبث روح الفتنة.

في 22 سبتمبر 2018 قررت محكمة جنح مستأنف إسنا إخلاء سبيل الجميع بكفالة ألف جنيه لكل متهم.

وقال أحد محامي المتهمين الأقباط أن توجيه اتهام بإقامة شعائر بدون ترخيص يخالف الواقع، فالمبنى مملوك لمطرانية إسنا وأرمنت، وليس لأي من المقبوض عليهم علاقة به، بالإضافة إلى كون من يقود الصلاة هو كاهن وليس شخصًا علمانيًّا، والمبنى تم تقديم أوراقه إلى لجنة تقنين الكنائس طبقًا لقانون بناء الكنائس.

15 - الاعتداء على أقباط دمشاو هاشم بالمنيا

الجمعة 31 أغسطس 2018

تعرض أقباط قرية «دمشاو هاشم» في محافظة المنيا بصعيد مصر لاعتداءات طائفية، وذلك عقب تجهر عشرات من أهالي القرية المسلمين عقب صلاة الجمعة أمام منازل أقباط بالقرية، مرددين هتافات عدائية، ورافضة لوجود كنيسة بها، ثم قاموا باقتحام منازل كل من عادل سعيد رزق، رضا عبد السيد رزق، كامل فوزي شحاتة، فوزي شحاتة بطرس، وتم نهب المشغولات الذهبية والأموال الموجودة بالمنزل، وتحطيم الأدوات الكهربائية والأثاث المنزلي و إضرام النيران في المنازل.

حصلت المبادرة المصرية على إفادات بأن الاعتداءات بدأت في الواحدة ظهرًا، عقب صلاة الجمعة، واستمرت حتى الرابعة ظهرًا، وأن قوات الأمن وصلت بعد نحو أربع ساعات، وأسفرت الاعتداءات عن إصابة عادل سيد رزق (54 عامًا) بجرح قطعي في فروة الرأس، وفضل عطية نجيب (45 عامًا) بجرح قطعي في الشفة العليا، وتم نقلهما إلى مستشفى المنيا العام.

وأوضح بيان صادر عن الأنبا مكاريوس الأسقف العام لمطرانية المنيا بأن القوات الأمنية كان لديها علم مسبق بعزم المتهمين القيام بهذه الأعمال، وذلك بعد أن وردت إليهم أخبار تفيد باستهداف الأقباط من قِبل بعض أهالي القرية، إلا أن الأمن لم يتدخل إلا بعد انتهاء المعتدين من اعتدائهم.

وقال الأنبا مكاريوس في بيانه: «كان المتطرفون في قرية مجاورة تُدعى عزبة سلطان، قد فعلوا نفس الشيء منذ أسابيع، وبسبب عدم الردع انتقلت العدوى إلى هذه القرية، ومن بين ما تردد من هتافات أنهم إنما يفعلون ذلك أسوة برجال قرية سلطان ومن ثم فاحتمال امتداد ذلك إلى قرًى أخرى وارد، ما لم يتم عقاب المحرضين وردع المعتدين».

وجاء في بيان مطرانية المنيا أن أقباط قرية «دمشاو هاشم» تعرضوا لاعتداءات طائفية سابقة في العام 2005، الأمر الذي دفع بعض الأسر المسيحية إلى ترك القرية، ولم يُعاقَب أي من الجناة، مشيرًا إلى وجود دعوات تحريضية ضد الأقباط في تلك القرى على صفحات التواصل الاجتماعي.[22]

وبالرغم من وجود قوات الأمن منذ مساء الجمعة فإن الشرطة لم تُلقِ القبض على أيٍّ من المتهمين، إلا بعد تناول وسائل التواصل الاجتماعي الحادثة وصدور بيان الأنبا مكاريوس، ليأتي رد فعل الشرطة في اليوم التالي ـالأول من سبتمبرـ حيث ألقت القبض

22- لدى المبادرة المصرية نماذج من دعوات التحريض التي انتشرت عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

على ما يزيد على ثلاثين من الأهالي، وفرضت قوات الشرطة إجراءات مشددة داخل القرية لمنع تجدد الأحداث، كما قامت النيابة بمعاينة الخسائر التي وقعت بممتلكات الأقباط.

وتناول الأنبا مكاريوس في عظة له الأجواء بالقرية قبل الاعتداءات[23] وقال:

«إتصل بينا أحد المسئولين قبل يوم الجمعة ده بتلات أربع أيام يقول لنا ياريت أبونا إللي بينزل يصلي قداسات هناك مينزلش اليومين دول عشان فيه توتر.. وإحنا أطعنا من أجل السلام ومن أجل المحبة.. وقلت لأبونا متنزلش الجمعة والأحد الجايين دول.. طبعًا الآباء الكهنة بينزلوا كل قرى ونجوع الإيبارشية لافتقاد أولادنا ويصلوا لهم قداسات في البيوت حتى القرى إللي مفيهاش كنايس وده طبيعي جدًّا.. ويزوروا الناس ويشوفوا احتياجاتهم حتى لو معندهمش كنيسة.. بس قلت لأبونا بلاش الأسبوع ده لئلا يكون فيه أي حاجة».

وأضاف الأنبا مكاريوس:

«ومما يؤسف ليه أيضًا أن في قرية عزبة سلطان وقرية دمشاو هاشم تتم استضافة القوة المكلفة بحفظ الأمن في القرية في منازل بعض المطلوبين للعدالة.. يعني واحد مطلوب للعدالة يستضيف عنده قوة الأمن يسهروا عنده ويأكلوا يشربوا عنده وكأنهم بيدوه شرعية يعني ليستمر في التجاوزات ويغذي الأقباط».

وفي يوم الأحد 2 سبتمبر أصدرت نيابة المنيا قرارًا بحبس 21 متهمًا 4 أيام على ذمة التحقيقات، وجهت إليهم تهم إثارة الفتنة الطائفية وتكدير السلم العام، والاعتداء على ممتلكات الغير، ثم تم التجديد لهم 15 يومًا فيما بعد.

وقال الأنبا مكاريوس للمبادرة المصرية[24]: «الاعتداءات هذه المرة ليست بخصوص بناء أو ترميم كنيسة، إنما بسبب رفض المتشددين وجود المسيحيين في القرية».

وحصلت المبادرة المصرية على عدد من الإفادات التي أكدت قيام بعض المسئولين التنفيذيين بممارسة ضغوط على أهالي القرية المسيحيين لقبول الصلح العرفي، والتنازل عن حقوقهم القانونية من أجل أن يسود السلام والهدوء القرية.

وفي نفس السياق، أصدرت جمعية «المصالحة والسلام» في قرية دمشاو هاشم بيانًا بعنوان: «دعوة»، تقول فيه: «حفاظًا على وحدة البلد ونسيج الوطن الواحد والمحافظة على الأمن وحرصًا على دوام المودة الموجودة بين أبناء الوطن الواحد وتعاونًا مع رجال الأمن المسئولين عن أمن الوطن، تتشرف اللجنة وتتقدم بدعوة مسئولي بيت العائلة بمحافظة المنيا للتعاون مع اللجنة في ترميم الصدع الحاصل بين أهالي القرية ولم الشمل».

وردًّا على هذه الدعوة كتب الأنبا مكاريوس على حسابه موقع «تويتر» _9 سبتمبر_ يقول: «نرفض رفضًا قاطعًا أيَّة جلسات عرفية، ولا نعترف بنتائجها، ونشجب الضغط على بعض البسطاء للجلوس إليها، فهي تهدر الحقوق وغالبًا ما تتم الترضية فيها على حساب الأقباط... نحن مع دولة القانون والمواطنة التي ينادي بها الرئيس عبد الفتاح السيسي».

وفي 27 سبتمبر 2018، قرر قاضي المعارضات في محكمة المنيا الجزئية، إخلاءسبيل المتهمين.

23- عظة الأنبا مكاريوس في 5 سبتمبر 2018.

24- إفادة تليفونية في 2 سبتمبر 2018